

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1995/11
24 July 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
الدورة السابعة والأربعون
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

العلاقة بين التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق العمالية والنقابية الدولية، وبين أساليب عمل الشركات عبر الوطنية وأنشطتها

وثيقة معلومات أساسية من إعداد الأمين العام

المحتويات

المقررات

٣ - ١	مقدمة
٨٨ - ٤	أولاً- أنشطة الشركات عبر الوطنية وأساليب عملها
٣٥ - ١٢	ألف- أنشطة الشركات عبر الوطنية وألويات الاستثمار
٥٧ - ٣٦	باء- الاستراتيجيات الشاملة للشركات عبر الوطنية: عمليات الدمج والحياسة والتحالف
٦٧ - ٥٨	جيم- قضية مناطق تجهيز الصادرات
٨٨ - ٦٨	دال- التغييرات في هيكل سوق العمالة وفي العلاقات الصناعية
١٤٤ - ٨٩	ثانياً- قضايا حقوق الإنسان الرئيسية
		الملحق قائمة الوثائق المرجعية

مقدمة

١- إن اللجنة الفرعية إذ أشارت، في قرارها ٣٧/١٩٩٤، في دورتها السادسة والأربعين في عام ١٩٩٤، إلى أحكام الميثاق التي تنص على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان للناس جميعاً، وإذ وضعت في اعتبارها اعلان وبرنامج عمل فيينا للذين أكدوا الحاجة الى بذل جهود متضافرة لضمان الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على كل من المستوى الوطني والاقليمي والوطني، رجحت من الأمين العام، في جملة أمور، إعداد وثيقة معلومات أساسية تبحث العلاقة بين التمتع بحقوق الانسان، ولا سيما الحقوق العمالية والنقابية الدولية، وبين أساليب عمل الشركات عبر الوطنية وأنشطتها، لكي تنظر فيها في دورتها السابعة والأربعين.

٢- وتستند وثيقة المعلومات الأساسية الحالية، كليا، على تقارير ودراسات صادرة عن منظومة الأمم المتحدة. وترد في الملحق قائمة بالوثائق التي تم الرجوع اليها عند إعداد هذه الوثيقة، أما المعلومات المتعلقة بالحقوق العمالية والنقابية الدولية فقد تم تجميعها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وإذا ما أردنا تحديد العلاقة بين التمتع بحقوق الانسان وبين أساليب عمل الشركات عبر الوطنية وأنشطتها، فمن الضروري، في المقام الأول، وصف أساليب العمل والأنشطة. فلذلك، يرد في الفصل الأول من وثيقة المعلومات الأساسية، وصف لأساليب عمل الشركات عبر الوطنية وأنشطتها أما الفصل الثاني فهو يتضمن شرح لبعض حقوق الانسان التي قد تؤثر عليها هذه الممارسات.

٣- ومع أن وثيقة المعلومات الأساسية الحالية تتناول عدداً من أساليب عمل الشركات عبر الوطنية وأنشطتها فليس الهدف منها تغطية كل جوانب الموضوع.

أولا - أنشطة الشركات عبر الوطنية وأساليب عملها

٤- توصف الشركات عبر الوطنية بأنها مشاريع تملك أو تسيطر على مرافق انتاجية أو خدماتية خارج البلد الذي يوجد مقرها فيه. ويتم تصنيع منتجاتها في بلدان مختلفة في وقت واحد وتباع هذه المنتجات من خلال شبكات توزيع متكاملة تعبر الحدود الوطنية. ويقول الأونكتاد إن مزار ٩٠ في المائة من مجمل الشركات عبر الوطنية تقوم في عدد قليل من البلدان الصناعية، وتوجد مزار شركاتها التابعة الأجنبية في عدد قليل نسبياً من البلدان المضيفة. ومن بين أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية يوجد ٥٣ شركة في أوروبا الغربية، و٢٧ في الولايات المتحدة الأمريكية و١٤ في اليابان. ولكن رغم التركيز الجغرافي للشركات الأم وفروعها، يتزايد عدد الشركات عبر الوطنية التي يسمح لها بالعمل في البلدان النامية. وترتب على زيادة عدد الشركات عبر الوطنية وانتشارها، في العقود الأربعة الماضية، فضلاً عن التطور المتزايد لأعمالها، آثار كبيرة على تنمية بلدان عديدة. وتمثل الشركات عبر الوطنية الآلية الرئيسية التي تتأثر من خلالها أسواق العمل الدولية بالظروف الرأسمالية الدولية والتغيرات الاقليمية من حيث السلع وأسواق الخدمات.

٥- والشركات عبر الوطنية شديدة التأثير على الاقتصاد العالمي، إذ تسيطر على ٣٣ في المائة من الأصول الانتاجية العالمية الخاصة وعلى ٧٠ في المائة من المنتجات في التجارة الدولية، وتسهم أيضاً في القسم الأكبر من الابتكارات التكنولوجية في العالم والنتاج الوطني الاجمالي للعالم الصناعي. وتمثل الشركات

عبر الوطنية القنوات الرئيسية للتدفقات الدولية لرؤوس الأموال. ولا تنطوي الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات عبر الوطنية على تدفقات رؤوس الأموال فحسب وإنما تمثل أيضاً الوسائل التي يتم بها نقل التكنولوجيا والمهارات الادارية والأشكال التنظيمية الجديدة بين البلدان.

٦- وللشركات عبر الوطنية، من خلال دورها الذي تلعبه في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تأثير كبير على الاقتصاد العالمي والتنمية الاجتماعية. وتعكس الزيادة في أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير الشركات عبر الوطنية الذي ما برح يتزايد. ففي الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠، زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بسرعة تعادل ما يقرب من ثلاثة أضعاف سرعة نمو الصادرات العالمية. وكان معدل النمو السنوي المتوسطي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الخارج ٣٣ في المائة مقابل ١٣ في المائة للصادرات^(٦). ويكاد يقتصر مصدر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد قليل من الشركات عبر الوطنية التي توجد مقارها في البلدان الصناعية. فواحد في المائة فقط من الشركات عبر الوطنية الأم يستأثر بنصف أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الشركات التابعة الأجنبية و ٩٥ في المائة نشأ في البلدان المتقدمة. ونظراً للأهمية المتزايدة لمسألة أساليب عمل الشركات عبر الوطنية وأنشطتها في هذا المجال، فإن هذا الفصل سيركز، رئيسياً، على هذا الموضوع.

٧- وقد شهد العقدان الماضيان تضخماً لم يسبق له مثيل، في تدفقات رؤوس الأموال الدولية، نتيجة عمليات تحرير للأشطة الاقتصادية وإعادة هيكلتها بأحجام كبيرة في جميع أرجاء العالم. وكان محور هذه التغيرات التحول في السياسة الاقتصادية والتنظيم لصالح قوى السوق والمشاريع الخاصة، الذي تم في بلدان عديدة، نتيجة للركود الاقتصادي وأزمات الديون التي شهدتها السبعينات والثمانينات. وتم التركيز على إعادة التوازن الاقتصادي من خلال تحرير الأسواق، بما في ذلك الأسواق الرأسمالية، وتقليص امكانيات تدخل الدولة في الاقتصاد وخصخصة مجموعة كبيرة من المشاريع وتحرير اللوائح الخاصة بالسيطرة الأجنبية على الأصول، مما أتاح للشركات عبر الوطنية دخول قطاعات كانت مغلقة في السابق وإجراء تعديلات على الأنظمة الضريبية وتخفيض النفقات الحكومية، التي كثيراً ما تضمنت تقليص الخدمات الاجتماعية وإعانات دعم السلع الاستهلاكية. وطرأت هذه التغيرات، في عديد من البلدان النامية المدينة، بسبب الضغوط من جانب الدائنين الدوليين، عن طريق تنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وتعتمد بلدان نامية عديدة، بغية جذب الشركات عبر الوطنية أو ابقائها في البلد، الى منح اعفاءات ضريبية مؤقتة وتسهيلات لإعادة الأرباح الى الوطن ومزايا متنوعة أخرى. كما أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "كثيراً ما يقتضي فرض قيود على الأجور بغية ألا تطالب مجموعات بعينها من القوى العاملة الوطنية بأجور باهظة تخرجها بالتالي من نطاق الوظائف أو بوجه أدق من نطاق التنافس الدولي بشأن اختيار مواقع هذه الوظائف"^(٧).

٨- وأدت التحولات الأخيرة في الاقتصاد العالمي وهيكل أنشطة الشركات الى تغيير جذري في هيكل العلاقة بين الشركات عبر الوطنية والمجتمع والدولة. وقد زعزعت هذه الاتجاهات التوازن الهش للسلطات بين إدارة الشركة وقطاع العمالة وكذلك بين الشركات والحكومات. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية للتنمية تقع على كاهل الدولة، فإن تغير الظروف الاقتصادية يحد من امكانيات التحرك المتاحة للدول في هذا الصدد، بينما تزداد سلطات الشركات عبر الوطنية. وساهم ضعف قدرة الدول على التفاوض، لا سيما في البلدان النامية، في زيادة عدم المساواة الموجود بالفعل، على الصعيد الدولي أيضاً.

٩- وتم اثبات أن الفجوات في الأجر وفرص العمل بين الدول الغنية والدول الفقيرة وبين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة تتسع بسرعة تدعو للقلق. وفي الفترة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٦، نمت البلدان التي تضم أغنى ٢٠ في المائة من سكان العالم بسرعة تعادل ٢,٧ أضعاف سرعة نمو البلدان التي تضم أفقر ٢٠ في المائة من سكان العالم. وفيما يتعلق بالدخل، زاد النصيب الذي يتلقاه ٢٠ في المائة من أغنى سكان العالم، في الفترة ذاتها، من ٣٠ الى ٦٠ مرة عما تتلقاه أفقر ٢٠ في المائة من سكان العالم. ويقدر التقرير ذاته أن نسبة الـ ٢٠ في المائة من أغنى شعوب العالم تتلقى أكثر مما تتلقاه نسبة الـ ٢٠ في المائة من أفقر شعوب العالم بمقدار ١٥٠ مرة على الأقل، وذلك باضافة اعتبار سوء التوزيع داخل البلدان.

١٠- وأشارت ورقة الأمم المتحدة التي أُعدت أخيراً في سياق المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، الى أنه على الرغم من أن الشركات عبر الوطنية قد تكون غير مسؤولة عن الظروف التي أدت في الأصل الى أوجه التفاوت، إلا أن أنشطتها في الاستثمار الأجنبي المباشر كثيراً ما تزيد من حدة تفاقم الوضع. ويمكن أن تفضي الشركات عبر الوطنية الى استمرارية أنظمة اقتصادية واجتماعية غير عادلة من خلال ممارساتها فيما يتعلق بالعمالة وأنشطتها التي تؤثر على المستهلكين.

١١- وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى، الى حد كبير، غير كافية. وبما أن المستثمرين يسعون وراء معدلات أعلى للربح لرؤوس أموالهم وبما أن البلدان الغنية والفقيرة تتنافس في السوق العالمية بوصفها شركاء غير متكافئين، لذلك تذهب نسبة ضئيلة فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية. والنصيب الذي تتلقاه البلدان النامية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر يقل باضطراد: فقد وصل نصيبها في عام ١٩٨٨-١٩٨٩، الى ١٧ في المائة بعدما كان ٣١ في المائة في عام ١٩٦٨. وبلغ نصيب البلدان الصناعية ٢٨ في المائة. وحتى في عام ١٩٧٥ عندما وصل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية الى ذروته كان يعادل ٠,٩ في المائة فقط من ناتجها المحلي الاجمالي وكان في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ مجرد ٠,٤ في المائة. وتميل البلدان النامية التي تتلقى الاستثمار الى أن تكون بالأصل في حال أفضل. ولا يوجه أكثر من ٠,٢ في المائة من الاستثمارات عبر الوطنية الى أفقر ٢٠ في المائة من سكان العالم. وقد أُشير الى أن الدور الذي تؤديه الأسواق الدولية كما يتضح من نمط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مثلاً، هو من أحد الأسباب التي تكمن وراء زيادة أوجه التفاوت في توزيع الفرص الاقتصادية العالمية بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

ألف- أنشطة الشركات عبر الوطنية وألويات الاستثمار

١٢- اقترنت الزيادة السريعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحدوث تغير ملحوظ في اتجاه توزيعها القطاعي من قطاعات التصنيع الأولية التي تتسم بكثافة استخدام اليد العاملة الى قطاع الخدمات (بما في ذلك المواصلات والسفر والاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الاعلام والخدمات التجارية والهندسة والبناء والخدمات المصرفية والمالية والضمان والأموال العقارية). وانخفضت أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الثاني، بالنسبة للخدمات، إذ تستأثر الخدمات نحو ٦٠ في المائة من التدفقات الثانوية للاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم. كما اقترنت التغيرات التي طرأت على التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر بتحول في أولويات الاستثمار عن التكنولوجيا التي تتسم بكثافة استخدام اليد العاملة الى

تكنولوجيا كثيفة رأس المال. وأدى ذلك الى تحول ملحوظ، حتى داخل قطاع التصنيع الكثيف الاستخدام لليد العاملة، في اتجاه الاستثمار نحو مزيد من الصناعات الكثيفة رأس المال.

١٣- وترتب على التحول في أولويات الاستثمار بالنسبة للشركات عبر الوطنية وقوع آثار سلبية على العمالة، من حيث عدد الوظائف المولدة وكذلك قوام القوى العاملة. كما كان لذلك آثار سلبية على الوصول الى السلع والخدمات الأساسية اللازمة للحياة في البلدان النامية.

١٤- ويؤدي قطاع التصنيع دوراً هاماً بوصفه مصدراً للعمالة ولانتاج السلع الأساسية على السواء. وعلى الرغم من أن الشركات عبر الوطنية لا تستخدم إلا جانباً ضئيلاً من إجمالي قوة العمل العالمية. فهي تمثل مصادر عمالة هامة وعلى الأخص في الصناعات التحويلية، إذ تستأثر بعدد يتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة أو أكثر من إجمالي العمالة الصناعية. وكثيراً ما يكون حجم العمالة في قطاع التصنيع الحديث داخل الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية هاماً.

١٥- وفي صناعات قطاع الخدمات تزيد كثافة استخدام رؤوس الأموال المالية والتكنولوجيات وتقل كثافة استخدام رأس المال المادي أو العمالة. ولذلك تكون قدرتها المولدة للعمالة أضعف من قدرة قطاع الصناعة التحويلية. فعلى سبيل المثال، زاد نصيب قطاع الخدمات من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي أكثر من ١٠ في المائة في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية و ١٨ في المائة في اليابان، ولكن هذه الزيادة لم تولد سوى زيادة ٤ في المائة في نصيب الاستخدام في الشركات التابعة الأجنبية في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بل وأقل من ذلك في اليابان. ومن جهة أخرى، أدى ٣٠ الى ٥٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر، في معظم البلدان في التسعينات، الى نسبة استخدام ٧٠ الى ٨٠ في المائة في قطاعات الصناعة التحويلية في الشركات التابعة الأجنبية. والتباطؤ الأخير في زيادة العمالة الناجمة عن الشركات عبر الوطنية أو شبه انعدام هذه الزيادة يعزى جزئياً الى تحول اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر من قطاع الصناعة التحويلية الى قطاع الخدمات. ويقال إن الزيادات في العمالة في قطاع الخدمات أو القطاع الثالث لا تكفي للتعويض عن الانخفاض في العمالة في قطاع الصناعة التحويلية للشركات التابعة للشركات عبر الوطنية للبلد المتقدم النمو المضيف.

١٦- وتشجع التكنولوجيا الجديدة والاتجاه المستمر نحو زيادة الانتاجية الشركات عبر الوطنية على إقامة منشآت تتسم بكفاءة العمالة حتى في البلدان ذات الأجور المنخفضة. وفي بعض البلدان النامية، زادت الاستثمارات في قطاع الخدمات الكثيفة رأس المال، بأسرع منها في القطاعات التقليدية للصناعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة، علماً بأن نصيبها من الناتج الوطني الاجمالي بقي منخفضاً. وتمثل الزيادة في استخدام التكنولوجيات المدخرة لليد العاملة السبب الرئيسي فيما وصف "بزيادة قلة الوظائف"، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ويتضح من التقديرات التي أجريت في بعض البلدان الصناعية أن ثلاثة أرباع الزيادة في المنتجات، في الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٧، نجمت عن زيادة في إجمالي الانتاجية، ونجم القسم الباقي عن زيادة الاستثمارات الرأسمالية دون توليد وظائف. أما في البلدان النامية، فقد نجم أقل من ثلث الزيادة في المنتجات، في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٧، من زيادة في العمالة وأكثر من ثلثين من زيادات في الاستثمارات الرأسمالية. ويعتبر تركيز الشركات عبر الوطنية على الانتاج الذي يتسم بكثافة المال واستخدام التكنولوجيا، من بين العناصر التي تحد آثار العمالة المباشرة. وقيل إن شركات

عبر وطنية عديدة تخفض مجموع اجمالي عدد عمالها مع زيادة استخدامها لرؤوس الأموال وتسريح العمال من أجل تخفيض التكاليف.

١٧- وعلى الرغم من أهمية الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي، فهي لا تستخدم إلا ٢ الى ٣ في المائة من القوى العاملة في العالم، أي ما يعادل نحو ٧٠ مليون شخص. وبما أن حوالي ثلثي اجمالي عدد الشركات عبر الوطنية موجود في بلدانها الأصلية ويعتمد بشدة على العمالة من البلد الأصلي، فإن ٧٠ في المائة (٥٠ مليون) من هؤلاء المستخدمين موجود في البلدان الصناعية. بيد أن نسبة العمالة الناجمة مباشرة عن الشركات عبر الوطنية تبقى منخفضة، حتى في هذه البلدان. ففي عام ١٩٩٠، لم تتعد نسبة العمالة ٤ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية و ٣ في المائة في الجماعة الأوروبية. أما في اليابان فقد كادت أن تكون معدومة.

١٨- وفي البلدان النامية، وأغلبها بلدان زراعية، يعد عدد العاملين بالنسبة الى اجمالي العمالة الوطنية غير هام على الاطلاق. وقد أشير الى أن عدد الاستثمارات للشركات عبر الوطنية كان هاماً في هذه البلدان ولكن دون توليد عدد كبير من الوظائف. ففي عام ١٩٩٠، مثلاً، كان أقل من ١ في المائة، من السكان النشطين اقتصادياً في البلدان النامية، يعملون مباشرة في الشركات عبر الوطنية. وكان هؤلاء، في معظم الأحيان، من العمال الماهرين الذين يستعملون التكنولوجيا كثيفة رأس المال في "أحدث" قطاعات الاقتصاد. وفي الثمانينات، تقلص هذا النطاق في أفريقيا وغربي آسيا وأمريكا اللاتينية. على الرغم من اتساع نطاق العمالة عموماً في الشركات التابعة الأجنبية.

١٩- ولم يؤثر التحول في أولويات الاستثمار على كمية العمالة المتاحة، وحسب بل انطوى أيضاً على تغيرات في نوعية الوظائف المتاحة مما أدى الى تزايد التفاوت بين العمال المهرة ذوي الأجور العالية والأكثر استقراراً، من جهة، والعمال قليلي المهارة وذوي الأجور المنخفضة وغير المستقرين من جهة أخرى. وذلك لأن التفاوت بين الرواتب والأجور يميل الى أن يكون أكبر داخل وبين قطاعات الخدمات منها في قطاع الصناعات التحويلية، مع استقطاب القطاع الأول بين الوظائف ذات الأجور والمهارات المنخفضة وغير الثابتة، من ناحية، والوظائف المهنية العالية الأجور من ناحية أخرى.

٢٠- وتسود أشكال العمالة غير العادية، لا سيما نظام العمل غير المتفرغ، في قطاع الخدمات أكثر منها في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والصناعات التعدينية، وتشغل النساء فيها أغلبية هذه الوظائف. ومن المعروف بصفة خاصة عن خدمات البيع بالتجزئة والفنادق والمطاعم أنها تستخدم عدداً كبيراً من العاملين غير المتفرغين والموسميين. وهذه الأشكال غير النمطية أو غير الثابتة من العمالة تضع العاملين في وضع أضعف لأن علاقات العمل لا تخضع للمعايير المتعلقة بالأجور وظروف العمل والضمان الاجتماعي التي تطبق على الأشخاص في إطار العمالة المتفرغة. كما أن العاملين الموسميين أو المؤقتين أو غير المتفرغين لا ينضمون، عادة، الى الاتحادات النقابية ويكونون بالتالي في مركز تفاوضي أضعف من مركز العاملين الفنيين والمهنيين الذين يمكن أن يعملوا في إطار ترتيبات تعاقدية مماثلة. ولذلك فإن الأشكال غير العادية للعمالة تسهم في زيادة شدة القلق بشأن ضمان العمل.

٢١- ويمكن أيضاً أن تتدهور ظروف العمل في هذا القطاع، ولا سيما في البلدان النامية. فمثلاً جاء في التقارير أن العوامل في تجهيز المعلومات في الشركات عبر الوطنية في بعض البلدان النامية كثيراً ما يعانون من الإرهاق والصداع والقلق والتوتر بسبب طبيعة العمل المكثفة وطول ساعات العمل أمام الحاسوب. كما لوحظ وجود نسبة عالية من الحالات غير الطبيعية للحمل والولادات.

٢٢- ويمكن أن يؤثر فتح بعض الخدمات كالاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والخدمات المصرفية والمالية والضمان وتداول الأوراق المالية، التي تكون خاضعة لوفورات الحجم الكبيرة على المشاريع المحلية في إطار هذه الخدمات، ولا سيما في البلدان النامية، بحيث تكتسحها الخدمات الأكثر تحديثاً وذات القوة السوقية الأكبر التي تقدمها الشركات عبر الوطنية من البلدان الصناعية. وقد يترتب على ذلك آثار سلبية على المشاريع المحلية في هذه الخدمات وكذلك على العاملين فيها. ويؤدي رأس المال والتكنولوجيا (في التحسينات التي تقتضي أيضاً دعماً مالياً كبيراً) دوراً هاماً في هذه الصناعات وحتى في البلدان الصناعية، حيث تضطر الشركات إلى الاندماج باستمرار في مشاريع أكبر من أجل المنافسة. وبما أن البلدان النامية تجد صعوبة في المنافسة في القطاعات التي تقتضي مبالغ أكبر من رؤوس المال، فمن شأن فتح هذه الخدمات للشركات عبر الوطنية أن يزيد من حدة التفاوت بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وكذلك بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة.

٢٣- وأشير إلى أن تنفيذ الاتفاقيات التي اعتمدت في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، سيقترن بحدوث زيادات أخرى في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات، وأن ممارسة الضغوط ستزداد حدة في جميع أنحاء العالم من أجل خصخصة الخدمات ورفع الضوابط التنظيمية عنها بعد أن كانت تتمتع حتى الآن بدرجة عالية من الحماية الوطنية ضد المنافسة الدولية. ولئن كان ذلك سيستتبع فرص عمالة جديدة، ولا سيما في البلدان النامية، فمن المرجح ظهور آثار سلبية عديدة في مجالات الأجور وظروف العمل والحماية الاجتماعية.

٢٤- ويمكن للاستثمار في قطاع الخدمات أن يعود بالنفع على البلدان النامية، شريطة أن يكون نابعاً من الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والمستويات المعيشية وظروف العمل لشعوب هذه البلدان ويهدف إلى تحسينها. بيد أن التحسينات الهامة في المؤشرات المالية لم تتضح في مجمل التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك، تشير الأرقام إلى وجود انخفاض في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، يتضح من زيادة في البطالة والفقير. إذ أن نسبة متزايدة من أرباح الشركات عبر الوطنية تستثمر، كما ذكر آنفاً، في القطاعات المالية بدلاً من القطاعات الانتاجية. وفضلاً عن ذلك، فإن الأرباح الكبيرة التي تنجم عن الاستثمار في القطاعات المالية، لا يستفيد منها البلد المعني بالضرورة، حيث أنها تستثمر غالباً في أماكن أخرى.

٢٥- وفي القطاع الزراعي، تتسم المشاريع التجارية الزراعية التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية عموماً، بأنها موجهة للتصدير وكبيرة الحجم وكثيفة رأس المال. وتغطي الشركات عبر الوطنية ٨٦ في المائة من أراضي العالم التي تزرع من أجل تصدير المحاصيل. ويمكن أن يكون لهذه الشركات أثر على هذه البلدان بما أن الأنشطة القائمة على الزراعة لا تزال تمثل الأنشطة الاقتصادية السائدة في أغلبية البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، أشير إلى أنه لما كان الكثير من المشاريع التي تقام في أراضي السكان

الأصليين، يتسم بكثافة رأس المال، فلا يتم استخدام سوى تلك المهارات المتصلة بهذه المشاريع. وبالتالي يندر أن يستفيد المجتمع المحلي من حيث إمكانيات الاستفادة من فرص العمالة المباشرة.

٢٦- وكثيراً ما ترتب على دخول الشركات عبر الوطنية في القطاع الزراعي آثار سلبية بالنسبة للسكان المحليين وأولويات الزراعة الوطنية. وتحول الشركات عبر الوطنية، التي تحركها دوافع الربح، اتجاه الاستثمارات نحو المحاصيل التجارية التي تدر أرباحاً أكبر بدلاً من المحاصيل الزراعية، وذلك من أجل التصدير إلى البلدان الغنية في المقام الأول. ويغير هذا نمط استخدام الأراضي في العديد من البلدان النامية.

٢٧- وأصبح عدد متزايد من المزارعين المحليين، الذين لا يستطيعون عموماً المنافسة مع الشركات عبر الوطنية القوية في الانتاج والتسويق، مهمشين ويفقدون أراضيهم إلى جانب فقد العمالة والوظائف الاقتصادية. وأشار المقرر الخاص بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، السيد دانيلو تورك، إلى أن إعادة هيكلة الملكية العقارية الناجمة عن زيادة التركيز على الصادرات الزراعية، أدت إلى عملية خسر بها العاملون الزراعيون وصغار المزارعين أراضيهم لصالح شركات التجارة الزراعية فضلاً عن الشركات التي تسيطر عليها مجموعات صناعية ومصرفية. وصرح بأن بعضاً من أشد أوجه الاضطراب التي تعرضت لها حياة السكان الأصليين والمعتمدين على الزراعة ارتبطت بتطوير مشاريع توليد الطاقة الكهربائية المائية. وشردت أعداد كبيرة من الناس، وأدت الفيضانات الدائمة التي يمكن عزوها إلى هذه المشاريع، إلى اضطراب حياة هؤلاء الناس اضطراباً شديداً أحياناً.

٢٨- وتحدد مواقع أنشطة الشركة عبر الوطنية المنطوية على أخطار جسيمة، على الأرجح، في أراضي المجموعات الضعيفة كالسكان المعتمدين على الزراعة أو السكان الأصليين، حيث تقل القوة الاقتصادية أو السياسية لرفض هذه المشاريع، وحيث يكون عدد المسؤولين الميدانيين للإشراف على هذه الأنشطة غير كاف وتكون إمكانية الإشراف الملائم غير محتملة بسبب بعد هذه المناطق.

٢٩- كما يؤثر التخصص في المحاصيل، الذي يظهر دوماً في إطار إنتاج المحاصيل التجارية الموجهة إلى سوق الصادرات، على نوع الوظائف المتاحة. ولما كانت الموسمية بعداً هاماً من أبعاد الزراعة والمنشآت الزراعية، يؤثر على أنماط طلب العمالة، فإن ذلك يعني ضمناً أن التخصص في المحاصيل يمكن أن يفضي إلى اختلال كبير في سوق العمالة. وأصبحت العمالة في هذا القطاع تتميز أكثر فأكثر بالعمل لبعض الوقت أو العمل الموسمي، وتميل ظروف العمل فيه إلى السوء. وبالنظر إلى الاعتماد المتزايد على العاملين الموسميين وعلى العمال اليوميين (الذين لا تحميهم، التشريعات الوطنية عادة) فلا تدفع أجور كافية لعدد كبير من العاملين. وفضلاً عن ذلك، فإن لتقلبات الأسعار والصادرات على مستوى السوق العالمي أثر مزعزع بالنسبة للعمالة في نظام السلع الموجهة للتصدير، مما يزيد من عدم ثبات الوظائف.

٣٠- ويتميز قطاع المنشآت الزراعية، على نحو خاص، بظروف العمل السيئة جداً. ووفقاً لما أفاده تقرير لمنظمة العمل الدولية عن قطاع المنشآت الزراعية، فإن الأجور منخفضة وساعات العمل الطويلة والبطالة الموسمية ومستويات الدنيا للسكن والتجهيزات الإصحاحية، في عدد من البلدان، لا تزال هي القاعدة وليست الاستثناء، وتعمل المرأة في المزارع بنسبة غير متوازنة فهي ٢٠ إلى ٥٠ في المائة من القوى العاملة رهناً بالسلعة والبلد. ويعمل العديد من الأطفال في المنشآت الزراعية التي تملكها الشركات عبر الوطنية. كما أن

العمالة الوافدة من الخارج والتعاقدية هي السائدة في المنشآت الزراعية مما يسهم في مستويات المعيشة المنخفضة الحالية والصعوبات التي يواجهها العاملون في التصدي لها بأي شكل من الأشكال.

٣١- ويمكن، أيضاً، أن يكون للتحول عن المحاصيل الغذائية نحو المحاصيل التجارية أثر سلبي على الأمن الغذائي والحق في الحصول على قدر كاف من الغذاء والتغذية. ولا يتم في معظم الأحيان اشباع الاحتياجات الغذائية الأساسية لسكان البلد المضيف. وعلى الرغم من الطفرات الهائلة في الانتاج الزراعي، فقد تدهورت ظروف الطبقات الزراعية العامة في البلدان النامية ويتعرض الأطفال، في حالات عديدة، الى نقص التغذية رغم الزيادة في النمو الزراعي.

٣٢- ومن دواعي القلق الشديد استخدام الكيماويات الزراعية على نطاق واسع مما يعرض العاملون في المزارع والمنشآت الزراعية للمواد السامة، ولا سيما في المنشآت الزراعية. وتبيع الشركات عبر الوطنية ٩٠ في المائة من المنتجات الكيماوية الزراعية في العالم. وتزداد المشاكل المرتبطة باستخدام الكيماويات الزراعية سوءاً في البلدان حيث تسهم بعض الظروف، مثل الأمية وقلة التدريب والوسائل الحمائية، وكذلك أساليب الرقابة واستخدام أساليب عتيقة، في عدم سلامة الاستعمال.

٣٣- وتصدر الشركات عبر الوطنية، في سعيها وراء الأسواق، المنتجات الكيماوية الخطيرة، أساساً، من تلك البلدان التي تحظر المواد الكيماوية التي تعتبر خطيرة. وعلى الرغم من المدونة الخاصة بمنظمة الغذاء والزراعة التي تقضي بالألا تصدر مبيدات تنتمي الى فئات معينة، فلا تزال المنتجات التي تخضع الى لوائح خاصة بالصحة وسلامة شخص الإنسان في بلدان الموطن، تباع في بلدان تفتقر الى هذه اللوائح أو الى المعلومات عن كيفية الاستخدام السليم. كما أن تلوث المياه والأغذية الناجم عن الإفراط في استخدام الكيماويات الزراعية كمبيدات الآفات والأعشاب والفطريات والحشرات تمثل مصدراً للقلق المتزايد إزاء البيئة والصحة العامة. وأدانت محكمة المياه الدولية، في امستردام، مزرعة موز تابعة لشركة عبر وطنية كبيرة بتهمة الحاق ضرر ايكولوجي بمياه شواطئ كوستاريكا نتيجة التلوث المكثف بمبيدات الآفات.

٣٤- ويترتب أيضاً على استخدام الشركات عبر الوطنية لمواد كيماوية سامة أخرى في عملياتها الإنتاجية، مشاكل صحية، فعلى سبيل المثال، تصنع الشركات عبر الوطنية الكمية العظمى من الكلور في العالم الذي يستخدم كمادة أساسية في المواد الكيماوية المحتملة الضرر كثنائيات الفينيل المتعددة الكلور ومبيدات الحشرات والآفات والديوكسين. وقد يترتب على هذه المواد الكيماوية ولادات غير طبيعية وكذلك أضرار تتعلق بصحة التوالد والنمو والأعصاب. ويمكن أن تؤدي مساهمة الشركات عبر الوطنية في إنتاج واستخدام الأسبستوس والمركبات العضوية المتطايرة والنفايات المشعة إلى خلق مشاكل صحية.

٣٥- وتشير مشاكل حقوق الإنسان المتصلة بإنتاج المنتجات والنفايات السامة والإتجار بها، قلقاً متزايداً لدى هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتعتبر الشركات عبر الوطنية مصادر الإنتاج الرئيسية للنفايات ولا يمكن تخزين بعض النفايات تخزيناً آمناً، والتخلص منها قد يكون باهظ التكلفة. ولما كانت الشركات عبر الوطنية غير ملزمة بتحمل التكاليف داخلياً أو بما أنه لا يتعين على المسؤولين عن التلوث أن يتصدوا للمشاكل محلياً أو عند المصدر، فعلى الأرجح أن يكون رد الفعل هو الإتجار دولياً بالنفايات السامة وإلقائها في المناطق الأقل نمواً. وبدأت طفرة المتاجرة بالنفايات على الصعيد الدولي في منتصف الثمانينات مع إدخال قوانين صارمة خاصة بالنفايات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وترى الشركات عبر الوطنية

في نقل النفايات السامة الى بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا حيث تكون القوانين البيئية غير صارمة أو معدومة، عملية غير مكلفة وملائمة.

باء - الاستراتيجيات الشاملة للشركات عبر الوطنية:

عمليات الدمج والحيازة والتحالف

٣٦- تنطوي الاستراتيجيات الشاملة للشركات عبر الوطنية على التنسيق الوثيق والتخصص والدمج للأنشطة الموزعة جغرافياً. فهي تنطوي على الترشيد وتوسيع نطاق نقل الإنتاج. وتمارس الشركات عبر الوطنية أنشطتها وسلطتها على الأصول الإنتاجية الأجنبية من خلال تشكيل تحالفات استراتيجية ومجموعة متنوعة من الترتيبات غير السهمية، بما في ذلك التعاقد من الباطن ومنح امتيازات ومنح الرخص.

٣٧- وتنبع الاستراتيجيات الشاملة التي تعتمد على الشركات عبر الوطنية عن الرغبة في تحقيق الأرباح القصوى من خلال زيادة نصيبها في السوق فوراً، والرغبة في التنوع الجغرافي أو الإنتاجي، وتهديد المنافسين أو الرد على تهديدهم، وتقليل التكاليف من خلال وفورات الحجم وترشيد عمليات الإنتاج المتداخلة والأنشطة البحثية والتسويقية وإضعاف قدرة العاملين على التفاوض. كما أن الشركات عبر الوطنية لا تحبذ فكرة الإتحادات النقابية إذ من شأنها أن تزعزع نظام الإنتاج. وتظهر هذه الأشكال من التوسع الدولي مع تدفق حجم قليل من الاستثمار الأجنبي المباشر أو عدم تدفقه. كما أن تنامي القدرات التنافسية الدولية يثني أصحاب العمل عن تحمل التكاليف الاجتماعية داخلياً. وتنطوي الاستراتيجيات الجديدة على تغييرات هامة في كيفية تنظيم الإنتاج عبر الحدود.

٣٨- وفي أواخر الثمانينات، باتت عمليات الدمج والحيازة والتحالف وليس الاستثمار في مصانع جديدة الأداة الرئيسية لنقل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الصناعية. وزادت سرعة تكوين التحالفات، بعكس المحافظة على الاستقلال، ولا سيما في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية وصناعات السيارات وأشباه الموصلات. ومما يدعم هذه العملية أنها مع زيادة زخمها تعرض الشركات التي لا تستطيع اتباع نفس الاستراتيجيات لزيادة مخاطر فقد نصيبها في السوق واستيلاء منافسين عالميين أكبر وأقوى منها عليها.

٣٩- ويترتب على عمليات الدمج والحيازات والتحالفات الاستراتيجية (التي تنطوي عموماً على الترشيد بين المشاريع وداخلها أو تقليص عدد العاملين) وتوسيع نطاق نقل الإنتاج، آثار سلبية على العمالة. وقيل إن الكساد في حجم العمالة أو احتمال تقليصه من جانب الشركات عبر الوطنية يعزى جزئياً إلى هذه التطورات الجديدة، وذلك رغم التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الثاني من الثمانينات.

٤٠- ونتيجة لهذه الاستراتيجيات أصبحت سيطرة الشركات عبر الوطنية على الأصول الأجنبية عالية التركيز. ويمكن وصف عمليات العديد من الشركات عبر الوطنية بأنها عمليات احتكارية أو عمليات احتكار القلة.. فهي تكون عادة مشاريع كبيرة يملكها عدد قليل من الشركات البارزة في مجالاتها. ويقدر أن ١ في المائة من الشركات عبر الوطنية الأم تملك نصف أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر أو إجمالي أصول الشركات التابعة الأجنبية. ويمكن للشركات عبر الوطنية، بسبب هذا الاحتكار، أن تقضي على إمكانات التنافس، وأن تلحق أضراراً شديدة بعمليات صغار المزارعين والصناعات الوليدة في الاقتصاد الداخلي.

٤١- وارتفاع رقم أعمال كثير من هذه الشركات عبر الوطنية بالنسبة لاقتصادات بلدان نامية متعددة يمنحها قدرة كبيرة على التفاوض، كثيراً ما تقوض إمكانات البلدان النامية المضيفة لتحقيق أرباح اقتصادية. ففي عام ١٩٩٣، على سبيل المثال، بلغت المبيعات السنوية لشركة الكترونية واحدة ٤,٥ مليار دولار أمريكي وهو مبلغ كان يعادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي لشيلي وكوستاريكا وإكوادور معا.

٤٢- وقد ثبت في كل الأحيان تقريباً أن توازن القوى بين مجموعات القلة المحتكرة ليس مستقراً. وقيل إنهم يتصرفون كمتصارعين لا كمنافسين. وقد تحتج الشركات المعنية أنه من الضروري أن يقدم العاملون تضحيات بغية الاحتفاظ بالقدرة التنافسية مما يبرر تكثيف الجهد المبذول في العمل ويبرر الضغوط لتخفيض الأجور الحقيقية.

٤٣- وقد قيل إن استغلال فرص الترشيح لتخفيف التكاليف يعني أن عمليات الدمج والحياسة والتحالف والعلومة ولدت وسوف تولد في الأجلين القصير والمتوسط آثاراً سلبية على العمالة المباشرة في الشركات المعنية. ولا يفضي الحافز التنافسي الذي يفترض أن توفره الشركات عبر الوطنية لاقتصاد البلد المضيف، إلى إنعاش صناعة البلد المضيف في كل الأحيان. ففي حالات عديدة يضطر المنافسون المحليون إلى إغلاق مشاريعهم عندما يصبح السوق المحلي مشبعاً إلى حد ما. ويحدث ذلك بسبب فقدان حصص في السوق لصالح الشركات عبر الوطنية، ولكن أيضاً بسبب الترتيبات بين احتكارات القلة (خاصية تتميز بها شركات عبر وطنية عديدة) التي ترمي إلى القضاء على المنافسين الحاليين والمحتملين. وبالتالي فإن القلة المحتكرة للشركات عبر الوطنية، لا تزيد القدرة التنافسية للمشاريع المحلية، ولكنها تأخذ إلى حد كبير مكان الأعمال المحلية المماثلة.

٤٤- ويمكن للاستراتيجيات التي تستخدمها بعض الشركات عبر الوطنية أن تحد من انتشار الفوائد الناجمة عن أنشطتها. وقد تحاول الشركات الاحتفاظ بقدراتها التنافسية من التحكم الداخلي في السوق، على سبيل المثال، ويقصد بذلك السيطرة الداخلية على المزايا المتصلة بالملكية والموقع وغيرها من الأصول التي تملكها الشركات والتنسيق بينها، بدلاً من التصريح للشركات المحلية في بلد الإنتاج، بحق استخدام هذه الأصول. ويمثل منح امتيازات لإبرام عقود إدارية وإقامة شراكات ومشاريع مشتركة وسائل أخرى تلجأ إليها الشركات عبر الوطنية العاملة في الخدمات للتحكم الداخلي في مزاياها بينما تتمكن، في الوقت ذاته، من الوصول إلى الأسواق الأجنبية.

٤٥- والصفقات داخل الشركة، التي تمثل ٤٠ في المائة من حجم التجارة العالمية تتيح للشركات عبر الوطنية إمكانية استغلال فارق الأسعار في جميع أنحاء العالم وتحديد الأسعار بوصفها القلة المحتكرة العالمية.

٤٦- وتتمكن الشركات عبر الوطنية، بفضل التلاعب بالمدفوعات فيما بين الشركات من خلال التسعير التحويلي ونقل الأموال والسلع بسرعة بين البلدان، من تجنب الضرائب وإرسال قسم كبير من أرباحها إلى شركاتها في الوطن، مما يسهم بالتالي في هروب رؤوس الأموال. والتسعير التحويلي هو عملية تحويل الأسعار لحساب صفقاتها الداخلية وذلك لأغراض ضريبية، ويمكن أن يؤثر ذلك على صحة أو موثوقية قاعدة البيانات المالية. ويتعلق الأمر، في الواقع، بمغالاة في التسعير للتكاليف وبخس في تسعير الأرباح. ويمثل التسعير التحويلي، الذي تمارسه الشركات عبر الوطنية على نطاق واسع، خسارة جسيمة في الإيرادات أو

ضريبة الدخل بالنسبة للبلدان المعنية. ولذلك، فإن ممارسة التسعير التحويلي يمكن الشركات عبر الوطنية من الاحتفاظ بنسبة من الأرباح أكبر بكثير مما قد تحتفظ به في ظل ظروف أخرى.

٤٧- ويمكن أيضاً للشركات عبر الوطنية، من خلال التسعير التحويلي، أن تضلل الاتحادات النقابية بحيث تجعلها تقبل بزيادات في الأجور أقل بكثير مما يحق لها أو مما يمكن لشركة عبر وطنية أن تتحمله نتيجة الزيادات في قيمة الأرباح الفعلية. ومما يعقد اكتشاف هذه الحالات أن الأرباح ترسل إلى شركات الموطن فضلاً عن أنه من الصعب تحديد طريقة توزيع أرباح الشركات عبر الوطنية (لا سيما تلك الناجمة عن المضاربة) على البلدان المختلفة التي توجد فيها الشركات التابعة الأجنبية. بيد أن مجموعات الضغط لصالح الشركات عبر الوطنية نجحت في التصدي للمبادرات التي قامت بها، مؤخراً، بعض الحكومات لتطبيق سياسات فرض الضرائب الموحدة، وهو إجراء يرمي إلى مكافحة نهج التسعير التحويلي. وفرض الضرائب الموحدة هو سياسة تقوم الحكومة بموجبها بفرض الضرائب على شركة وفقاً لحسابات تجريها بالاستناد إلى أرباحها العامة بدلاً من الإستناد إلى الأرباح التي يعلن عنها داخل حدود البلدان.

٤٨- إن استخدام بعض الشركات عبر الوطنية للموظفين من خارج البلد، ولا سيما في الوظائف العالية، يتيح لهذه الشركات ضبط أصولها التكنولوجية والحيلولة دون نشر المهارات والمعارف من خلال الحركة الإجمالية للعمالة و"عمليات الإنفصال" (كإنشاء شركات جديدة على يد موظفين سابقين في شركة عبر وطنية). ويختلف استخدام الشركات عبر الوطنية للموظفين من خارج البلد باختلاف الصناعة والقطاع بيد أن العامل الرئيسي في تحديد عدد الموظفين من خارج البلد هو عمر الاستثمار، فيزداد عدد الموظفين من خارج البلد مع حداثة الاستثمار. ويكون الاعتماد على الموظفين الأجانب في الشركات التابعة الأجنبية في البلدان النامية أكثر منه في البلدان المتقدمة النمو المضيئة. وعلى الرغم من ذلك فإن إجمالي عدد الموظفين الأجانب لدى الشركات عبر الوطنية قليل، ويستأثرون بقسم كبير نسبياً من عدد الموظفين التنفيذيين أو مراكز الإدارة العالية في الشركات التابعة الأجنبية. فعلى سبيل المثال، كان ٨٢ في المائة من هذه المراكز في شركة أجنبية واحدة تابعة لشركة عبر وطنية، يشغلها موظفون أجانب من بلد الموطن لشركات عبر وطنية. وتحد هذه الممارسة من قدرة العاملين في البلدان المضيئة على اكتساب المهارات والترقية. وتقف مساهمة الشركات عبر الوطنية في التعليم عند المستوى الثالث، وعلى الأخص فيما يتعلق بتعليم إدارة الأعمال. ويتركز التدريب أساساً على الملاك التقني والإداري.

٤٩- وتميل بعض الشركات عبر الوطنية إلى مواصلة التعامل مع مورديها والتعاقد معهم لأجل طويل، ويشكل ذلك صعوبة كبيرة للموردين المحليين تعوق دخولهم في هذا السوق بالذات أو اختراق هذه العملية. وتعوق أيضاً انتشار المعرفة العلمية من البلدان المتقدمة. كما أن المهارات التقنية والإدارية التي يجلبها المستثمرون عموماً تمنحهم ميزة تنافسية على المنتجين المحليين. ويمكن أن يترتب على هذه الممارسة آثار سلبية على المنتجين المحليين الذين قد يضطروا إلى إغلاق أعمالهم بسبب عدم قدرتهم على المنافسة مع هؤلاء الموردين الأكثر فعالية من حيث التكنولوجيا وغيرها من المجالات. وقد يؤدي تحول شركة تابعة نحو الاعتماد على الواردات، إلى إنطلاق عملية إعادة هيكلة محلية مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار سلبية غير مباشرة على العمالة في صناعات كانت حتى هذه العملية مرتبطة بالشركات عبر الوطنية من خلال روابط خلفية وأمامية. كما يتأثر الموردون المحليون تأثراً سلبياً من الاعتماد على استيراد جزء كبير من امداداتهم.

٥٠- ولذلك، فإن نوع العلاقة التي تقيمها الشركات عبر الوطنية مع الموردين، يحدد، إلى حد كبير، ما إذا كان نفوذهم سيعود بالنفع على البلد المضيف أو لا. وقد تشجع الزيادات في عمليات الشراء المحلية من جانب الشركات عبر الوطنية، الموردين المحليين على البحث عن السبل التكنولوجية الأكثر فعالية من أجل تجهيز سلعهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقل المعارف والنصائح التي يحتمل أن تقدمها الشركات عبر الوطنية إلى الموردين المحليين، قد تعود بالنفع على البلدان المضيضة بزيادة قدراتها التكنولوجية. وبالتالي، فإن الزيادات في الشراء المحلي من جانب الشركات عبر الوطنية، وإن كانت غير هامة بالنسبة لزيادة العمالة، تلعب دوراً هاماً جداً في تعزيز القدرات التكنولوجية للبلد المضيف. وهذا التعزيز ضروري خاصة وأن الأجور المنخفضة لا يمكن الاعتماد عليها إلى الأبد بوصفها عنصراً تنافسياً في الأسواق العالمية.

٥١- وإمكانية تجزئة عملية الإنتاج إلى قطاعات تزيد الخيارات الموقعية المتاحة للشركات عبر الوطنية. وتزيد أيضاً المرونة من حيث تحديد الموقع إذ يكون قرب الموقع من السوق النهائية أو الموارد الثابتة أقل أهمية، فيما يتعلق بتحديد الموقع، من التكاليف النسبية وتوافر الأصول المنشأة مثل توفر العمالة ذات المهارات العالية والتكنولوجيا والبنية التحتية والسياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز المزايا النسبية (كقلة الحواجز التجارية وإمكانات التعليم والتدريب إلخ). وكان من نتائج المرونة في تحديد الموقع وإمكانية تجزئة عملية الإنتاج إلى قطاعات أن تعززت كثيراً القدرة الإدارية على إتخاذ قرارات بإغلاق العمليات أو تقليص حجمها وتخصيص استثمارات إضافية في منشآت أخرى بحيث تعزز ميزتها التنافسية و/أو إبرام عقود باطنية في مجالات أخرى.

٥٢- ويلخص تقرير للأمم المتحدة العوامل التي ساهمت في اكتساب الشركات عبر الوطنية قوة سوقية كبيرة بالنسبة للحكومات والمشاريع في البلدان النامية، على النحو التالي: سيطرتها على مختلف أنواع الموارد كالموارد المالية والإدارة والتسويق والشبكات والمهارات والتكنولوجيا والمعارف بشكل عام وقدرتها على الجمع بين هذه الموارد وتطويرها في جميع أنحاء العالم، ونجاح هذه الشركات عموماً، خاصة تلك التي تتمتع بمراكز احتكارية، في دمج فروعها وشركاتها التابعة إلى الشركة بأكملها بدلاً من دمجها في اقتصاد البلد المضيف، والنمط السلوكي للشركات التابعة التي تميل للعمل على نحو يتمشى مع استراتيجية الشركة الأم لا بوصفها مشاريع مستقلة.

٥٣- ويمكن هذا النفوذ المتزايد للشركات عبر الوطنية، من إثارة الدول والمجتمعات بعضها على بعض بغية الحصول على أنسب مجموعة من المزايا، ويولد "التناسق مع الإنخفاض" في المعايير العمالية والاستهلاكية والبيئية. ويمكن لها تضادي "عبء" المعايير والتكاليف العمالية باختيار موقع في البلدان ذات المعايير والتكاليف المنخفضة. وعلى الأرجح أن تغير الشركات الصغيرة مواقعها، مع زيادة تكاليف العمالة.

٥٤- ويمكن للشركات عبر الوطنية، بفضل زيادة الخيارات الموقعية وإمكانات نقل رؤوس الأموال، نقل مراحل الإنتاج الكثيفة الاستخدام للعمالة من البلدان المتقدمة إلى مواقع تكون تكاليف العمالة فيها أقل وتزداد فيها حرية الأسواق. وقد تكون الخسارات في الوظائف في عدد قليل من الصناعات المحددة كالصناعات الإلكترونية والنسيجية هامة في البلدان الأم. كما أن اعتماد الشركات عبر الوطنية على ترتيبات التعاقد من الباطن مع موردين في بلدان أخرى نظراً لتوافر مزايا نسبية أعلى فيها، يؤدي أيضاً إلى حد كبير من فقدان فرص العمالة.

٥٥- بيد أن استنزاف فرص العمالة في البلدان الصناعية حينما تنتقل الشركات عبر الوطنية الى مواقع أخرى، لا ينطوي، دوماً، على زيادة حجم العمالة في البلدان التي تستقر وتتوسع فيها الشركات، بما أن العديد من هذه الصناعات تصبح أقل استخداماً لليد العاملة وتلجأ الى قدر أكبر من التعاقد من الباطن في البلدان المضيفة. ولذلك تنتقل فرص العمل بمستوى أقل الى البلدان المضيفة. كما أن التكنولوجيا الجديدة والاتجاه المستمر نحو مزيد من الانتاجية يشجعان الشركات عبر الوطنية، حتى في البلدان ذات الأجور المنخفضة، على بناء منشآت متمس بكفاءة العمالة وتتطلب قوى بشرية أقل بكثير منها في البلد الأصلي. ويمكن في الواقع للنمط الناشئ للانتاج الدولي المتكامل أن يبرز تفاوتات بين بعض الأنشطة والوظائف الأساسية المنتشرة في جميع أنحاء النظام الانتاجي الدولي لإحدى الشركات ... (مولداً) زيادة في الوظائف الهامشية، التي يعتبر الكثير منها أقل استقراراً وأجراً من الوظائف الأساسية^(٣).

٥٦- وآثار الشركات عبر الوطنية على العمالة على المدى الطويل، تتوقف بصورة حاسمة على دور الشركة التابعة للشركات عبر الوطنية في بلد بعينه في إطار الاستراتيجية العالمية. وأسوأ الحالات هي اضطلاع الشركة التابعة بدور ترشيد الصناعة (عملية استنزاف) التي تظهر، على نطاق واسع، في البلدان النامية. وفي هذه الحالة يكون حجم العمالة مقيّداً بانخفاض القيمة المضافة الى الانتاج وارتفاع عنصر الاستيراد والمكونات المحدودة من التدريب والمهارات للعمال والمهندسين والمدراء الخ. وأفضل حالة هي عندما تكون الشركة التابعة مختصة في المنتجات (وهي العكس تماماً من حالة عملية الاستنزاف). ففي هذه الحالة، تكون مهارات العمال وقوة المبادرة الادارية أكبر بينما لا يكون نمو العمالة المحتملة محدوداً إلا بقرار من الشركة التابعة ذاتها.

٥٧- وأشير الى أنه بالإضافة الى الآثار السلبية على العمالة، تزيد الاستراتيجيات العالمية للشركات عبر الوطنية أيضاً من حدة التفاوتات الموجودة على الصعيدين الاقليمي والدولي بزيادة شدة الاستقطاب بين مجموعة العمل ذات الأجور المنخفضة (الموجودة على نطاق واسع في البلدان النامية) والأنشطة التي تتطلب مهارات عالية (التي تُمارس، على الأرجح، في البلدان الصناعية حيث توجد الأسواق الكبيرة وتكون المهارات متوفرة).

جيم - قضية مناطق تجهيز الصادرات

٥٨- مناطق تجهيز الصادرات حسب تعريفها هي "منطقة صناعية واضحة المعالم تشكل جيباً للتجارة الحرة داخل إطار النظام الجمركي والتجاري لبلد ما، وفيها تقوم الشركات الصناعية الأجنبية بالإنتاج لأغراض التصدير أساساً وتستفيد من عدد معين من الحوافز الضريبية والمالية"^(٤). ويقال إن المستويات المنخفضة للأجور السائدة في مناطق تجهيز الصادرات، مقترنة بمرافق البنية الأساسية الهيكلية والحوافز المالية المتاحة تدخل في العوامل الرئيسية التي تسهم في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المناطق. وتتراوح الحوافز المالية في الإعفاءات الضريبية إلى إعانات دعم الإيجار، وفي إعانات الاستثمار إلى ائتمانات خاصة في أجل توليد العمالة، ومن الإعانات المباشرة لشراء المواد الخام المحلية والمنتجات شبه المصنعة إلى منح التدريب ومسموحات خاصة لإستهلاك معدات الإنتاج. ويقال إن مناطق تجهيز الصادرات أنشئت "بالتحايل على جميع القواعد الإقتصادية التقليدية الخاصة بالحاجة إلى الحوافز التعريفية وبمبدأ المساواة في الوصول إلى الخدمات الهيكلية الأساسية، أو بمبدأ الضرائب المنصفة"^(٥)، وتميل هذه الجيوب الصناعية الى عزل نفسها عن البيئة المحيطة بها بغية التحكم بدخول وخروج الأشخاص والمنتجات.

٥٩- وبما أن المنتجات الصناعية للمشاريع في مناطق تجهيز الصادرات تكون موجهة للبيع، رئيسياً أو على وجه التخصيص، في أسواق البلدان التي بلغت درجة عالية من التصنيع، فهي تستجيب للطلب والمواصفات التقنية ومستويات الدخل لهذه الأسواق وتكاد لا تأبه على الإطلاق لاحتياجات أو مقتضيات السكان في البلد المضيف.

٦٠- ونمو العمالة في مناطق تجهيز الصادرات هام، إذ بلغ معدل النمو السنوي ٩ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٤ و١٤ في المائة سنوياً في الفترة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٠. وبحلول نهاية الثمانينات كان هناك نحو ٤ ملايين عامل في أكثر من ٢٠٠ منطقة لتجهيز الصادرات في زهاء ٦٠ بلداً نامياً. بيد أن آثار العمالة غير المباشرة ضعيفة نظراً لضآلة عدد الروابط الخلفية والأمامية في البلد المضيف (صناعات مولدة، لإمداد الشركات المعنية ولتلقى الإمدادات منها على التوالي) التي ترتبط بمناطق تجهيز الصادرات. وتشترى الشركات التي تعمل في هذه المناطق القسم الأكبر من مدخلاتها من الخارج.

٦١- وعلى الرغم من أن نمو العمالة في مناطق تجهيز الصادرات هام، فهناك قيود محددة تتعلق بأنواع الوظائف المولدة واستدامتها على المدى الطويل. وتقتصر أغلبية مناطق تجهيز الصادرات في استثماراتها الأجنبية المباشرة على مجموعة محددة من الصناعات التي تستخدم عمالة منخفضة التكلفة. وأكثر الوظائف التي تنشأ في مناطق تجهيز الصادرات هي نسبياً وظائف منخفضة الأجور وغير ماهرة أو شبه ماهرة. وكثيراً ما تكون ظروف العمل رديئة وتنطوي على أخطار صحية. وتقترب العمليات في مناطق تجهيز الصادرات عادة بالتلوث المكثف. وكثيراً ما يتعرض العاملون، ولا سيما في الصناعات الألكترونية، للإشعاعات والمواد والكيماويات السامة دون سابق إنذار أو دون توفير معدات وقائية. ويبلغ معدل الفتيات العاملات إبتداءً من عمر ١٦ عاماً ٧٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة في هذه المناطق. وتوظف الفتيات لأنهن، نموذجياً، غير متزوجات ودون مسؤولية أسرية ولديهن خبرة قليلة. ويعتبر العديد من أصحاب العمل المرأة أكثر مطواعية وأقل ميلاً للمطالبة بحقوقها أو الإضمام إلى الاتحادات النقابية. وأجر المرأة أقل من أجر الرجل في المناطق ذاتها بمقدار ٢٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة. وعادة ما تكون ساعات العمل أطول منها في مناطق أخرى كما يمارس العمل ليلاً والساعات الإضافية بمعدل أطول منه في الشركات الوطنية. وتسهم هذه الشروط في الوصول إلى حالة إرهاق مبكر وتترك المرأة العمل، في ظل هذه الشروط عند بلوغ ٢٥ عاماً. وتتجه مدة العمل في مناطق تجهيز الصادرات إلى أن تكون قصيرة نسبياً، أي نحو ٥ سنوات. وبشكل عام ينتهي العمل مع الزواج.

٦٢- وتنحو العمالة في هذه المناطق إلى أن تكون غير ثابتة وتتيح ضمانات ضئيلة لإستمرار العمل. وأشير إلى أن التركيز على الشركات عبر الوطنية الأجنبية الملكية في مناطق تجهيز الصادرات، كثيراً ما أدى إلى توليد نوع مميز جداً من الصناعة الأحادية إما من نوع الصناعة الألكترونية أو من نوع صناعة النسيج والألبسة. وتزيد هذه الممارسة الأخطار الإقتصادية والإجتماعية المرتبطة بالاعتماد شبه المقصود على صناعة أحادية موجهة للتصدير. ومن المرجح تغيير الموقع مع زيادة تكاليف العمالة، ولا سيما بالنسبة لأغلبية المناطق الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يتأثر اتخاذ القرارات بشأن مواقعها تأثراً شديداً باعتبار التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصناعات في هذه المناطق تخضع للتقلبات في السوق العالمية وللإجراعات الحمائية في البلدان المتقدمة. وإذا أصبحت الظروف غير مشجعة، فمن الأرجح أن تنقل الشركات عبر الوطنية مصانعها إلى أماكن أخرى. ويترتب على نقل مواقعها انخفاض هائل في العمالة في هذه القطاعات الصناعية ويجعل البلدان المعنية حساسة لطلبات الشركات عبر الوطنية.

٦٣- كما أن مناطق تجهيز الصادرات توفر فرصاً ضئيلة للتدريب وصقل المهارات. وعلى الأرجح أن يكون نقل المهارات والتكنولوجيا إلى البلد المضيف ضئيلاً في الشركات التابعة الشديدة التخصص في منطقة تجهيز صادرات حيث تعمل أغلبية النساء العاملات في وظائف منخفضة الأجور وعلى اتصال قليل بالتكنولوجيات العالية. ويتضح من التجارب في مقتضيات العمالة في مناطق تجهيز الصادرات أنه من الممكن تحقيق إنتاجية أعلى من خلال ارتفاع معدل دوران العاملين. كما أن نقل المهارات والتكنولوجيا عن طريق الشركات عبر الوطنية يتأثر باعتمادها الشديد على مدخلات مستوردة للإنتاج في هذه المناطق. وصرح بأن هذا الاتجاه نحو الاستيراد أو اتجاه عدم استخدام المصادر المحلية حدد في إطار نظام الامتيازات لمناطق تجهيز الصادرات المتمثل في عدم وجود ضرائب جمركية وقيود على الاستيراد ولوائح خاصة بالصرف الأجنبي وحوافز لشراء مدخلاتها من مصادر محلية بدلاً من استيرادها.

٦٤- وفي مناطق تجهيز الصادرات بالذات يبرز تقييد الحكومة لحقوق العاملين في الإنضمام إلى اتحاد نقابي وطني من أجل التفاوض الجماعي و/أو الإضراب، انطلاقاً من اعتقاد بأن الاتحادات النقابية لا تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة. ويتعلق الأمر على وجه خاص بصناعة الإلكترونيات. وفي بعض الحالات، فرضت هذه القيود استجابة لشروط وضعتها الشركات عبر الوطنية بوصفها الشرط الأساسي للإستثمار؛ وفي بعض البلدان، كانت أنشطة الاتحادات النقابية على جميع نطاق الصناعة محظورة ولم يسمح إلا بالاتحادات الداخلية، وذلك بسبب الضغوط التي مارسها بعض الشركات عبر الوطنية في الصناعة الإلكترونية. وفي حالات أخرى، حظرت الاتحادات النقابية جملة. وفي حالات أخرى لا تزال قائمة، لا يجوز تطبيق التشريع الذي ينظم الإضراب وإغلاق العمل والصلح لمدة ١٠ سنوات إبتداءً من تاريخ بدء الأعمال في مناطق تجهيز الصادرات.

٦٥- والصعوبات التي تعترض الحصول على الإعتراف بالاتحاد العمالي والقصور في تطبيق القانون في بعض المناطق أسباب أخرى لتقويض حقوق العاملين في بعض مناطق تجهيز الصادرات، وحصل في بلد، أنه لم توظف المشاريع في مناطق تجهيز الصادرات الأشخاص المنضمين إلى اتحادات عمالية، على الرغم من أن القانون يحظر التمييز. وثمة عائق آخر يعترض سبيل تنظيم العاملين وهو أن مناطق تجهيز الصادرات تقوم نمطياً بإقامة اسوار حولها لأسباب أمنية أو غير ذلك من الأسباب. ويحظر دخول هذه المناطق على الأشخاص غير المأذون لهم بذلك.

٦٦- ولأنشطة الشركات عبر الوطنية في هذه المناطق آثار سلبية أيضاً على المنتجين المحليين في الصناعة وعلى العاملين الموظفين لديهم في إطار الإقتصاد الوطني. فالامتيازات السخية المقدمة إلى المستثمرين الأجبيين تضع الأعمال المحلية في وضع غير مؤات، وتسهم في زيادة حدة التفاوت الاجتماعية والاقتصادية.

٦٧- وثمة شكل جديد بدأ يظهر في الإنتاج الزراعي، يشبه في بعض الحالات الأشكال الموجودة في مناطق تجهيز الصادرات، كما تقول منظمة العمل الدولية، وهو ينطوي على تأجير مساحات شاسعة من الأراضي وخاصة للشركات عبر الوطنية، لأغراض الإنتاج الموجه للتصدير وإنتاج "المحاصيل غير التقليدية"، ولا سيما الفاكهة والخضر والزهور، التي تباع، على الأخص، في السوق الأوروبية. ويكون المستثمرون مربوطين، على نحو وثيق، بشركات تجهيز الأغذية الكبيرة الحجم. وبالمقارنة مع أنظمة المزارع التقليدية، تنطوي هذه الاستثمارات على قليل من رأس المال الثابت وتكون شديدة المرونة. ويكون العاملون، في معظم

الأحيان، من عمال اليومية العارضين ولا تشملهم حماية قانون العمال إلا بقدر ضئيل. وبالإضافة الى ذلك، يصبح العديد من المزارعين المحليين الذين لا يستطيعون منافسة الشركات عبر الوطنية، مهمشين ويفقدون أراضيهم وأنشطتهم الاقتصادية أيضاً.

دال - التغييرات في هيكل سوق العمالة وفي العلاقات الصناعية

٦٨- ساهمت التغييرات في هيكل سوق العمالة وفي العلاقات الصناعية، في تقليص المركز التفاوضي للعاملين ومنظماتهم بطرق عديدة. فقد انطوت الأشكال الجديدة للإنتاج على حدوث تغييرات في قوام القوى العاملة. وتستخدم الشركات عبر الوطنية أيضاً طرائق مباشرة بصورة أكبر ترمي إلى تقليص مركز التفاوض الجماعي للعمال، وتتضمن تفضيل العمال غير النقابيين وفرض القيود على الاعتراف بالاتحادات العمالية، وإنشاء هيكل للعلاقات الصناعية داخل الشركة/اتحادات داخلية، والعملية الاستشارية الهرمية المتصاعدة ومقاومة كشف المعلومات المتعلقة بالاستخدام وخطط الاستثمار.

١- التعاقد من الباطن والاستعانة بالعمالة الخارجية

٦٩- لم يعد كثير من الشركات عبر الوطنية، ولا سيما في الصناعات التحويلية الخفيفة الموجهة للتصدير (كالمنسوجات والملابس والألعاب والأحذية والسلع الرياضية)، تملك وتدير المصانع التي يصنع فيها بعض عناصر منتجاتها. ومع إزالة الحواجز التجارية وتحسن تكنولوجيات الاتصالات وزيادة حدة التنافس الدولي، تلجأ الشركات عبر الوطنية الى التعاقد من الباطن من أجل الحصول على هذه السلع وبعدها تعمل كموزعين عالميين. وكما سبق الإشارة، فإن امكانيات اكتساب العاملين في البلدان النامية المهارات ومرونة الحركة بين الوظائف ضيقة بسبب اتجاه الشركات عبر الوطنية إلى توظيف عاملين أجانب وجلب مورديها معها. وبالإضافة الى ذلك، تأخذ الشركات التابعة، في البلدان النامية عادة دور "ترشيد الصناعة"، فإن فرص التدريب للعمال تكون محدودة.

٧٠- وهكذا بدأت الشركات عبر الوطنية تقليل اعتمادها على قوة عمالة دائمة، وحلت محلها قوة عمالة صغيرة عالية المهارات والاختصاص يدعمها عاملون خارجيون مؤقتون. ويوظف عدد كبير من خلال التعاقد من الباطن أو ترتيبات الاستعانة بالعمالة الخارجية ولا سيما للعمليات الكثيفة العمالة، في البلدان المضيفة والأصلية ويتكون قوام الشركة الصغيرة عادة من مقر رئيسي وإدارة وموظفين ويكون في صلب شركة مستقلة من الشركات للمتعاقدين من الباطن الذين يشغلون بدورهم المتعاقدين معهم من الباطن. بيد أن "الشركات عبر الوطنية تبقى في قمة هرم المتعاقدين من الباطن، وتعطي أغلبية الأوامر الخاصة بالعمل التي تتلقاها هذه المصانع، ولذلك فهي تمارس تأثيراً كبيراً على مسار عملياتها"^(١).

٧١- وقد ساهمت هذه الطريقة التي تتبعها الشركات عبر الوطنية في عملها في زيادة العمالة غير الرسمية زيادة حادة في بلدان نامية عديدة، إذ توفر وظائف منخفضة الأجور وغير ثابتة. ولا ترقى عادة، نوعية الوظائف التي تتيحها ترتيبات الاستعانة بالعمالة الخارجية في البلدان النامية إلى مستوى عمالة القطاع الرسمي، وتزداد ظروف العمل والأجور تدهوراً مع الانتقال من مركز الشبكة إلى محيطها. ومن الأمور الداعية الى القلق بصورة خاصة ظروف العمل التي تقل عن المستوى والتي تسود لدى صغار المنتجين المستقلين رسمياً في البلدان النامية الذين يشاركون في عملية انتاج بوصفهم متعاقدين من الباطن في إطار

ترتيبات دولية داخل الشركة، ينظمها ويديرها، في نهاية المطاف، منتجون أو بائعون أو موزعون في البلدان المتقدمة.

٧٢- وتشكل النساء والمجموعات الضعيفة، كالمهاجرين، النسبة الكبيرة من قطاع العمالة غير الرسمي، التي تهبط عادة إلى أدنى درجة من سلسلة التعاقد من الباطن للشركات عبر الوطنية وحيث تكون أقصى أشكال الإستغلال والتمييز. وهذه العمالة تتقاضى الأجور عادة وفقاً للعمل بالقطعة لا على أساس اليوم ولا تكون محمية بقانون العمل.

٧٣- كما أن ممارسة التعاقد من الباطن تقلص، على نحو كبير، قدرة التفاوض للاتحادات العمالية، إذ تحدث انشقاقاً بين قوى العمالة الأساسية (التي توظفها الشركات عبر الوطنية مباشرة) والعمالين الخارجيين الموظفين في شركات التعاقد من الباطن المستقلة والصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما حينما يقع مقرها في الخارج. وفضلاً عن ذلك فإن تشتت وانعزال العاملين يجعل من العسير جداً إنشاء اتحادات عمالية فعالة. وهكذا تنخفض أيضاً قدرة الاتحادات على استعمال قوتها التنظيمية للتأثير في مجالات أخرى.

٧٤- وفي مجال الزراعة، يتزايد دخول الشركات عبر الوطنية في ترتيبات تعاقدية مع مزارعين محليين صغيرين بغية انتاج محاصيل محددة موجهة للتصدير من أجل البيع للشركة عبر الوطنية. والشركات عبر الوطنية الكبرى هي، على الأخص، في طبيعة عملية توسيع نطاق هذا الشكل من الانتاج. وفي إطار هذه الترتيبات، تحدد الشركات عبر الوطنية السعر ونوع المحاصيل والشروط التي يتعين في ظلها زراعة المحاصيل وشروط الانتاج وتسويق السلع الزراعية والكمية التي يمكن بيعها وفترة البيع. وتوفر الشركة عبر الوطنية المدخلات الزراعية والإئتمان والدعم التقني.

٧٥- وتقلل الشركات عبر الوطنية، من خلال هذه الترتيبات مساهمتها المباشرة في عملية الانتاج الزراعي وتؤول بذلك الأخطار التي ينطوي عليها الإنتاج الزراعي إلى المنتج المحلي الذي يصبح من الناحية الفعلية عاملاً يعمل لحسابه في أرضه أو في أرض مستأجرة. ويمكن للشركة، على سبيل المثال، أن ترفض شراء المنتجات عندما يكون الطلب في السوق ضعيفاً. وكثيراً ما تلجأ في هذه الحالات، إلى مراقبة النوعية كذريعة لرفض أحجام كبيرة من المنتجات، وهكذا يقع عبء تكاليفها على كاهل المزارع المحلي. كما أن تقليل المساهمة المباشرة للشركات عبر الوطنية في عملية الإنتاج الزراعي، يتيح لها إمكانية التركيز على أنشطة القيمة المضافة كتجهيز هذه المنتجات. وهكذا تتحمل الزراعة والمزارعون والعمال المحليون عبء القسم الأكبر من تكاليف الاستثمار والأخطار التي ينطوي عليها المشروع الزراعي فضلاً عن أنهم يحرمون من معظم فوائد الأعمال التجارية الزراعية بل ومن تلك الفوائد الناجمة عن جزء كبير من أراضيهم.

٧٦- وأشير إلى أن مشكلة الأشكال غير الثابتة لأجور العمال، المرتبطة عادة بالتعاقد من الباطن، هي، جوهرياً، إحدى أسباب عدم الحصول على وظائف ملائمة، بما أن الوصول إلى وظائف أعلى وذات أجور أعلى يتوقف على الوصول إلى المرحلة الثانوية من التعليم على الأقل وكذلك بشبكات العلاقات والأنماط الشديدة للعمالة، مما يؤدي إلى تقسيم سوق العمل إلى شرائح. وعلى الرغم من أن أشكال العمالة دون أجر لا تعكس جميعها عدم الحصول على وظائف، فإن الكثير من العمالة الحرة ناجمة عن عدم الحصول على عمل بأجر. وحيثما يكون قطاع العمالة الحرة منافساً لانتاج القطاع الرسمي يمكن للمشاريع الكبرى استخدامه بوصفه منتجاً للسلع الوسيطة بتكاليف منخفضة، وهذه العمالة في الواقع هي عمالة بأجر ولكنها مقلّعة

وبدون حماية. وأشارت ورقة من أوراق منظمة العمل الدولية الى أن الأمر هنا يتعلق ضمناً بعملية ازدواجية: فمن جهة هناك الوظائف "السيئة" التي يمكن الحصول عليها بسهولة ولكن حيث يكون الفقر مركزاً، ومن جهة أخرى هناك الوظائف "الجيدة" التي يصعب الحصول عليها ولكنها توفر قدراً من الأمن وشروطاً ملائمة. وهذا يعني ضمناً أن هناك درجات مختلفة من الحرمان؛ فمن الممكن إذن للشخص أن يكون داخل سوق العمالة ولكنه يكون، في الوقت ذاته، مستبعداً من الوظائف "الجيدة". وتقسيم سوق العمالة الى التمركز حول الى شرائح يقوم عادة على أساس وجود مجموعات يسهل التعرف عليها (ولا سيما بحسب الجنس والعرق والمواطنة) وبالتالي يصبح الاستبعاد من فرص كسب الرزق مرتبطاً بأشكال أخرى للحرمان الاجتماعي.

٢- "أفضل الممارسات" أو طريقة الإنتاج/المقتصد

٧٧- تميل الشركات عبر الوطنية الى التحول عن العلاقات الصناعية الجماعية والاتجاه نحو إدارة الموارد البشرية مع التركيز على فرادى العاملين الأساسيين/مجموعة العاملين. وتمثل "أنجع ممارسة" أو طريقة الإنتاج المقتصد التي يتزايد تطبيقها لدى الشركات عبر الوطنية مثل هذا المفهوم التنظيمي.

٧٨- وتنطوي طريقة الإنتاج المقتصد على سوق عمالة داخلي أكثر انفتاحاً مع توفير معايير ومستويات أعلى لضمان العمل للعاملين الأساسيين ولكن مع زيادة وضوح التقسيم الطبقي بين العاملين الأساسيين والعاملين/الهامشيين مقترناً بزيادة الاتجاه نحو تهيمش أو استبعاد كبار السن والعاملين الأقل مهارة أو العاملين الأقل جذباً بأي شكل آخر، فمن جهة، تستخدم، على نطاق واسع، مجموعات التعويضات الملائمة المقدمة الى العاملين الأساسيين بوصفها حافزاً اقتصادياً يشيهم عن الانضمام إلى الاتحادات النقابية، بينما يصعب جداً، من جهة أخرى، تنظيم القوى العاملة الهامشية. وبالتالي تكون الأنشطة الفعالة للاتحاد العمالي مقوضة بالتفرقة بين العاملين الأساسيين والعاملين الهامشيين وبينما تضمن هذه الطريقة فوائد للعاملين الأساسيين، فإن القوة العاملة الهامشية تواجه عدم الأمن الوظيفي وانخفاضات في الأجور، مما يسهم في زيادة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

٣- تفضيل غير النقابيين وتقييدات الاعتراف بالنقابات

٧٩- إن التنافس الحاد بين الحكومات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يعزز قدرة التفاوض للشركات عبر الوطنية، التي يمكن استخدامها لإملاء الامتيازات التي تحصل عليها ولا سيما فيما يتعلق بالمعايير الاجتماعية والعمالية. وبالتالي فمن المحتمل جداً أن ذلك لن يؤدي فقط إلى تآكل استقلالية الأسواق العمالية والاجتماعية الوطنية بل يرجح أيضاً أن يولد ضغوطاً لخفض المعايير الاجتماعية والعمالية في بلدان الموطن والبلدان المضيفة على السواء.

٨٠- ولئن كانت عوامل كمعدلات النمو العالية والأسواق التوسعية، تؤثر، على نحو واسع، في عملية اتخاذ القرارات بشأن وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الشركات عبر الوطنية تفضل غير النقابيين. وتميل الشركات التابعة الأجنبية إلى أن تكون أقل انضماماً للنقابات في قطاعات المالية والمواصلات والاتصالات والمرافق العامة. وأصبحت الشركات عبر الوطنية الصغيرة وخاصة في الفترة الأخيرة، لا تحترم دوماً حق العاملين في وجود تمثيل عنهم، وتغوق أنشطة العاملين الرامية الى التنظيم. وأصبح هناك اتجاه نحو إقامة منشآت غير نقابية ضمن الشركات عبر الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم في بعض البلدان المتقدمة.

٨١- وبدلاً من مجرد القبول بفكرة تكوين نقابات، قد تلجأ الشركات عبر الوطنية في حالات عديدة إلى تقييد عدد الاتحادات المعترف بها. وقد أظهر عدد من الشركات عبر الوطنية تفضيلاً للتعامل مع اتحاد عمالي واحد بدلاً من عدد من الاتحادات العمالية، بغية تجنب التعامل مع ممثلين نقابيين عديدين. ويمكن أن يفرض ذلك إلى ما يعرف باسم "التنافس كما في مسابقات ملكات الجمال" بين الاتحادات. ويستخدم ذلك، بالتالي، لتقليص قدرة التفاوض للاتحادات العمالية.

٨٢- وعلى الرغم من أن الشركات عبر الوطنية الكبرى سجلت سمعة أفضل فيما يتعلق بالاعتراف بالاتحادات في إطار الترتيبات الجماعية، بل أن عدداً قليلاً وضع معايير أعلى من تلك الموجودة لدى نظيراتها المحلية، فهناك عدد من الشركات عبر الوطنية الكبرى التي تعتمد "نهجاً" غير نقابي. وبشكل عام، يمنح العاملون في المنشآت الكبرى مجموعات تعويضية ملائمة يمكن استخدامها بوصفها حافزاً يشنهم عن الانضمام إلى الاتحادات النقابية.

٤- هيكل العلاقات الصناعية داخل الشركة/الاتحادات الداخلية

٨٣- تستخدم الشركات عبر الوطنية الموجودة في أوروبا أكثر من غيرها هيكل العلاقات الصناعية داخل الشركة أو الاتحادات الداخلية التي ترتبط بالاستراتيجيات المتكاملة المعقدة السائدة، اليوم، في أنشطة الشركات عبر الوطنية. وتقع هذه الممارسة خارج نطاق نهج التفاوض الجماعي القائم على الأساس الصناعي التقليدي. وتعتبر الاتحادات الداخلية، التي تتكون في جوهرها، من رابطات للموظفين في مكان العمل ويسيطر عليها الإدارة إلى حد كبير، تنظيمياً منقسماً على نفسه وعديم القوة ولا يسمح له سوى معالجة شكاوى الأفراد. وعلى الرغم من المكانة المحدودة لهذا الشكل من النشاط النقابي فإن عدد الشركات التي تسمح به قليل.

٥- عملية التشاور الهرمي أو التشاور مع المستوى الأعلى

٨٤- يجري، أيضاً، تقليص قدرة التفاوض للعمال والحد من المفاوضات الفعلية بين مدراء فروع شركة عبر وطنية والموظفين مع تزايد اتخاذ القرارات الرئيسية التي تؤثر على العمالة والانتاجية على مستوى الشركة الأم للشركات عبر الوطنية. ويميل تحقيق اللامركزية، على نحو كبير، فيما يتعلق بوظيفة العلاقات العمالية، إلى الاقتران بوضع توجيهات صريحة بشأن عملية التشاور مع المستوى الأعلى، على الأقل فيما يتعلق بعدد من القضايا. وتؤدي هذه التوجيهات إلى إقامة هيكل إدارية معقدة وخارجية المركز، وفي الوقت ذاته هرمية التسلسل. وبالمقارنة مع المنافسين المحليين، فإنه من المحتمل جداً أن يتلقى مدراء الموظفين في الشركات التابعة الأجنبية النصائح من إدارة أعلى أخرى مسؤولة عن مسائل خاصة بالعلاقات العمالية.

٨٥- ومن المرجح أن تفضي العملية الاستشارية الهرمية أو التصاعدية، إلى عملية متطاولة لاتخاذ القرارات وخلق مشاكل للاتحادات العمالية في تحديد صانعي القرارات الفعليين أو المفوضين أو نظرائهم في عملية التفاوض داخل الشركة عبر الوطنية. ويسهم هذا العامل أيضاً في الصعوبات التي يتم مواجهتها في الحصول على المعلومات الفورية والدقيقة اللازمة لإجراء مفاوضات متوازنة ومفيدة بشأن المسائل ذات الأهمية للعمال. وإذا لم يتم تحقيق اللامركزية بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات أو إذا لم يتم بدلا من ذلك توفير فرص أكبر أو فرص مباشرة للاتحادات النقابية للاتصال بالمستويات العليا في عملية اتخاذ القرارات، فإن عملية

التفاوض تكون من صالح الشركات عبر الوطنية، وتكون غير منصفة ومجحفة للاتحادات العمالية. ويمكن للشركات التابعة استخدام الترتيب السائد من أجل رفع المسؤوليات عن كواهلها فيما يتعلق بالعلاقات العمالية أو مجال المفاوضات.

٨٦- وفي حين أن إدارة الشركات الأم تحدد شروط التفاوض النهائية إلا أنها لا ترغب عادة في تحمل المسؤولية في حالات الحوادث المؤسفة الخطيرة في شركاتها التابعة. وغياب التحديد الواضح للجهة المسؤولة يقي الشركات عبر الوطنية من المساءلة في حالات المصائب أو الحوادث أثناء العمل.

٦- الافتقار الى الشفافية

٨٧- إن تردد الشركات عبر الوطنية في نشر معلومات خاصة بالاستخدام وخطط الاستثمار يحد، أيضاً، من قدرة الاتحادات العمالية على اتخاذ قرارات فعلية. فالشركات عبر الوطنية تفضل نشر معلومات عن بيانات مالية أو تنفيذية بدلاً من المعلومات عن العمالة وخطط الاستثمار. ووفقاً لإعلان منظمة العمل الدولية الثلاثي الأطراف بشأن المبادئ الخاصة بالمشاريع المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية (الفقرة ٥٤)، يتعين على الشركات عبر الوطنية تزويد ممثلي العمال بالمعلومات اللازمة لإجراء مفاوضات مفيدة تتيح لهم تكوين فكرة صحيحة وعادلة عن أداء الكيان أو المشروع عامة.

٨٨- وحتى في الحالات التي تدور فيها مشاورات مكثفة مع ممثلي العمال، لا تنشر هذه المعلومات عادة إلا باختيار الشركات. وتفضل الشركات عبر الوطنية، في بعض الحالات، اللجوء إلى مجالس استشارية بدلاً من الاتحادات العمالية، بغية موافاة العمال بالمعلومات. ولكن يكون مجال المشاورات، في الأغلب، ضيقاً، وهكذا يصعب على الاتحادات اتخاذ قرارات فعلية بسبب انعدام المعلومات الموثوقة.

ثانياً - قضايا حقوق الإنسان الرئيسية

٨٩- ترتب أنشطة الشركات عبر الوطنية وأساليب عملها عواقب على الأعمال الفعال لعدد من حقوق الإنسان، ومن بينها حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، والحق في التنمية، وحق كل شخص في مستوى معيشي كاف لصحته ورفاهيته هو وأسرته وفي التحسين المتواصل لمستوى معيشته، وحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، والحق في عمالة كاملة ومنتجة، وحق الجميع في التمتع بظروف عمل عادلة ومواتية، والحق في تكوين النقابات والانضمام إليها، والحق في الاضراب والمفاوضة الجماعية، وحق كل إنسان في الضمان الاجتماعي، وحق كل إنسان في التمتع بمزايا التقدم العلمي وتطبيقاته، وحق الجميع في نظام اجتماعي ودولي. كما تؤثر الممارسة على حقوق بعض المجموعات والشعوب ومن بينها المرأة والأطفال والعمال المهاجرون والشعوب الأصلية.

٩٠- وإعلان الحق في التنمية يعرف التنمية باعتبارها "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحررة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها". وهو في آن واحد حق عالمي يعود لكل كائن بشري ولجميع الشعوب، كما أنه حق شامل متعدد الأبعاد تتداخل فيه الجوانب الاقتصادية

والاجتماعية المدنية والثقافية والسياسية وتتكامل. وبالتالي ينبغي ألا يكون النهج المتبع جزئياً ومقسماً، أو أن ينفذ بطريقة انتقائية وهرمية، فالتقدم المطلوب ليس مجرد الكفاءة الاقتصادية والمالية وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، وإنما هو تقدم يمكن قياسه بمعايير العدالة الاجتماعية والمساواة والرفاهية واحترام الكرامة الأساسية لكل الأفراد والمجموعات والشعوب.

٩١- غير أن الشركات عبر الوطنية تميل إلى التمسك بمفهوم ضيق للتنمية، تتجه فيه أنشطتها وأساليب عملها إلى تحقيق أقصى ربح بدلاً من تعزيز المساواة وتحسين الرفاهية البشرية. وتعكس أولويات استثمارها وأساليب عملها، بما فيها تقنيات الإنتاج، هذا الاتجاه الاقتصادي الضيق. وكما ذكر الأمين العام في مكان آخر فإن الشركات عبر الوطنية لا تجتذبها عادة أفقر الأمم، إذ تبدي هذه الشركات في سعيها إلى تحقيق أقصى ربح تفضيلاً ملحوظاً لعدد محدود من البلدان النامية ذات مستويات الدخل المرتفعة، والبيئة الاقتصادية المريحة - بما فيها الحوافز والأيدي العاملة الرخيصة وسهولة الوصول إلى الموارد الطبيعية - والاستقرار السياسي الواضح. ويعكس تحديد مواقع فروع الصناعة التحويلية وتركيز الاستثمار في بعض البلدان النامية علاقات الماضي الاستعماري أو شبه الاستعماري. ومن ثم فإن سياسات الاستثمار والاستيطان التي تتبعها الشركات عبر الوطنية تميل إلى تعزيز عدم المساواة بين البلدان، وإدامة هياكل التبعية التجارية.

٩٢- ولما كانت الشركات عبر الوطنية تتجه إلى أن تنتج من أجل المجموعات الأعلى دخلاً، والموجودة أساساً في البلدان المتقدمة، فإن منتجاتها تتجاوز مع الطلب والمواصفات التقنية ومستويات الدخل في هذه الأسواق، وعلاقتها ضئيلة، إن وجدت، باحتياجات أو متطلبات الشعب في البلد المضيف. وقد سبقت الإشارة إلى أن التكنولوجيا السائدة تعكس النمط القائم لتوزيع الدخل، وتلبي تفضيلات الأفراد الأكثر غنى في المجتمع الدولي.

٩٣- وتستتبع أنشطة هذه الشركات كذلك نقلاً لأنماط الإنتاج والاستهلاك يعكس اتجاهها قيمياً معيناً قد لا يكون هو السائد في الظروف المحددة واحتياجات البلدان النامية بوجه خاص، فالعلاقات بين الشركات عبر الوطنية والبلدان المضيفة "كثيراً ما تضمنت أنماطاً من النمو والتصنيع تؤدي إلى توزيع فوائده الاستثمار والأنشطة المرتبطة به توزيعاً غير متكافئ، وتحد من قدرة البلدان النامية على السعي إلى تنمية الاكتفاء الذاتي"^(٧).

٩٤- ومن هنا، فرغم أن الشركات عبر الوطنية عناصر هامة في التنمية الاقتصادية فإن الفوائد المترتبة على أنشطتها، من حيث السلع الاستهلاكية والخدمات ورأس المال المالي والتكنولوجيا والمهارات، موزعة توزيعاً غير متكافئ، لا يفيد منها إلا من لديهم القدرة الشرائية. ويؤدي انتشار ممارسة التسعير التحويلي، وتضييق نطاق الأسواق الدولية أمام صادرات البلدان النامية من السلع الأولية والبضائع المصنعة، إلى جانب التقلب الشديد للأسواق المالية، إلى تقليل منافع أنشطة الشركات عبر الوطنية للبلد النامي المضيف إلى حد كبير. ولا تفيد الأرباح الكبيرة المتحققة من الاستثمار في القطاع المالي بالضرورة البلد المعني "لأن إعادة تصدير الأرباح قد لا تترك سوى القليل من رأس المال للاستثمار الانتاجي في البلدان النامية"^(٨). وهذا بدوره يزيد من حرمان هذه البلدان من الموارد اللازمة لإعمال حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحققها في التنمية. وقد اعتبر تحويل السيطرة على الموارد الموجودة في البلدان النامية إلى مصالح في البلدان المتقدمة عقبة أمام أعمال الحق في التنمية.

٩٥- وقد سبقت الإشارة إلى أنه وإن كان التطور العلمي والتكنولوجي يتيح فرصاً متزايدة لتحسين ظروف حياة الشعوب والأمم فإنه قد يؤدي في عدد من الحالات إلى ظهور مشاكل اجتماعية، كما قد يهدد حقوق الإنسان وحرية الفرد الأساسية، وتم التأكيد على أن العلم والتكنولوجيا ينبغي ألا يخضعا لأهداف الربح بل لاحتياجات المجتمع. ولن يلعب العلم والتكنولوجيا دوراً اجتماعياً حقيقياً إلا حين تمتد الديمقراطية كذلك إلى الاقتصاد. وذكر الأمين العام في مكان آخر أن إدارة مستقبل العالم الاقتصادي لا يمكن أن تظل متروكة لقانون الربح.

٩٦- ويتطلب إعمال حق التنمية أن يحدد الناس أنفسهم الهدف من التنمية، وأن توزع المنافع توزيعاً عادلاً. وقد أبرز الفريق العامل المعني بالحق في التنمية ماذا تعني "التنمية": "فلا يمكن النظر إلى التنمية باعتبارها ظاهرة مستوردة ... فإعمال الحق في التنمية لا يمكن إلا أن يكون نتيجة سياسة واستراتيجية وطنية تأخذ في الاعتبار بالضرورة السياق الخاص لكل بلد مع الاعتراف بالواقع الاقتصادي. وليس هناك نموذج جاهز يمكن أن تطبقه عالمياً كل الدول ... وإنما لا بد أن يكون ذلك نتيجة عملية طويلة شاقة يجب أن تتطور وفقاً للظروف المحددة الملازمة لكل بلد"^(٩).

٩٧- ومن المسلم به على نطاق واسع أن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها، وعن اختيار وسائل التنمية وأهدافها، والتعبئة الكاملة لمواردها واستخدامها، والتنفيذ التدريجي للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان المشاركة الكاملة لشعوبها في العملية وفي منافع التنمية. ويتضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها حق كل الشعوب في أن تحدد وضعها السياسي بحرية، ودون تدخل خارجي، وأن تسعى إلى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكما أوضح الأمين العام فإن "الشركات عبر الوطنية في سعيها إلى مصالحها الاقتصادية قد لا تحترم دائماً حق تقرير المصير، المفهوم على أنه السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية". كما هو معرف بوجه خاص في الفقرة ٢ من المادة المشتركة في كل من العهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وفي قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٣ (د-١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢. وبوجه خاص قد تميل الشركات عبر الوطنية إلى معارضة تطبيق المعايير الدولية الخاصة بتأميم الأصول على أسس أو لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو الأمن أو المصلحة القومية، لأن هذه المنشآت قد لا تعترف بسهولة بأن الضرورة العامة تغلب المصلحة الفردية أو الخاصة الخالصة، المحلية والأجنبية على السواء"^(١٠).

٩٨- وترد فيما يلي بعض المبادئ التي عرضتها الصكوك والقرارات الدولية للأمم المتحدة ذات الصلة الخاصة بالشركات عبر الوطنية:

(أ) العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالحقوق المدنية والسياسية. تنص المادة ١(٢) المشتركة على أن "الجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية، دونما إخلال بأي التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة".

(ب) قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٣ (د-١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بشأن "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية".

١٤ الفقرة الثامنة من الديباجة: ... أن توفير المساعدة الاقتصادية والتقنية وتقديم القروض وزيادة الاستثمارات الأجنبية يجب أن لا تخضع لشروط تتنافى مع مصالح الدولة المستفيدة؛

٢٤ الفقرة ٢: ينبغي أن يتمشى التنقيب عن "الموارد [الطبيعية] وانماؤها والتصرف فيها، وكذلك استيراد رأس المال الأجنبي اللازم لهذه الأغراض مع القواعد والشروط التي ترى الشعوب والأمم بمطلق حريتها أنها ضرورية أو مستحسنة بالنسبة إلى الإذن بتلك النشاطات أو تقييدها أو حظرها؛"

٣٤ الفقرة ٣: "تسري على رأس المال المستورد ودخله، في حالة الإذن، شروط هذا الإذن وأحكام التشريع الوطني الساري والقانون الدولي. ويراعى وجوباً تقسيم الأرباح المتحققة بنسب متفق عليها بحرية، في كل حالة من الحالات، بين المستثمرين والدولة المستفيدة، مع الاهتمام الحق بتأمين عدم الاخلال لأي سبب من الأسباب بسيادة تلك الدولة على ثروتها ومواردها الطبيعية."

(ج) قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٨ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، "ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية".

١٤ المادة ٢(أ): "لكل دولة الحق في تنظيم الاستثمارات الأجنبية في نطاق ولايتها القومية، وممارسة السلطة عليها، حسب قوانينها وأنظمتها وطبقاً لأهدافها وأولوياتها القومية. ولا تكره أي دولة على إعطاء معاملة تفضيلية للاستثمارات الأجنبية؛"

٢٤ المادة ٢(ب): "لكل دولة الحق في تنظيم نشاطات الشركات عبر الوطنية الداخلة في نطاق ولايتها القومية والإشراف عليها، واتخاذ التدابير التي تكفل تقييد هذه النشاطات بقوانينها وقواعدها وأنظمتها، وتمشيها مع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ولا يجوز للشركات عبر الوطنية أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مضيغة. وعلى كل دولة، مع الرعاية التامة لحقوقها السيادية، أن تتعاون مع الدول الأخرى في ممارسة الحق المنصوص عليه في هذه الفقرة الفرعية."

(د) قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٤٢ (د-٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، "إعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي".

١٤ المادة ١٢: "يستهدف التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي كذلك ... القضاء على كل أشكال الاستغلال الاقتصادي الأجنبي، لا سيما تلك الذي تمارسه الاحتكارات الدولية، لتمكين سكان كل بلد من التمتع التام بفوائد مواردهم القومية."

٩٩- غير أن ظهور نظام انتاجي دولي متكامل، وزيادة حركة مواقع الشركات عبر الوطنية، واتجاهاتها الاحتكارية، زادت قوة الشركات عبر الوطنية في التفاوض، وارتبط ذلك بضياح قدرة الدول على اتخاذ القرارات، ولا سيما في البلدان النامية. وتسهم زيادة الضغوط من أجل المنافسة الدولية على رأس المال

والأسواق والعمل في تضييق هامش المناورة المتاح للدول. ومن هنا "ولئن كان ملازماً لحق ممارسة السيادة أن يكون في وسع الدولة الهيمنة على ملكية ووجوه استخدام مواردها الطبيعية، وأن يكون لها الحق في حصة عادلة من المنافع المستمدة من استغلالها من قبل الرأسمال الأجنبي فإن حكومات البلدان النامية لا تستطيع دوماً أن تفرض على الآخرين الاعتراف بحقوقها كاملة بسبب ضعف موقفها النسبي في المساومة في التعامل مع المستثمرين الأجانب"^(١١).

١٠٠- وإذا كانت هذه العملية تجري بدرجات مختلفة في مختلف الأقاليم وفقاً لمركزها على الساحة الدولية فإن "السياسات والأوضاع الاقتصادية في البلدان الأكثر تصنيعاً، بشكل عام "آثاراً اقتصادية تتزايد حدة على البلدان الأقل تصنيعاً"^(١٢). "وقد يكون لاغلاق الفروع الصناعية للشركات عبر الوطنية، ورفض إقامة فروع، ووقف إنتاج أو شراء السلع المحلية، أو مجرد التهديد بمثل هذه التدابير أثر قوي على حكومة دولة نامية. كما قد يتحقق الأثر نفسه بمنع أو سحب المساعدة المالية". وقد تتعارض هذه الممارسات مع تعزيز حقوق الإنسان^(١٣).

١٠١- ويمكن لعملية التحرير أن تضعف قدرة الحكومة الوطنية أو المحلية على توفير الظروف اللازمة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد سبق إيضاح أنه "عند تنفيذ تدابير ترمي إلى تشجيع القطاع الخاص فإن ما يحدث في الأغلب هو التخلي في واقع الأمر عما كان يعتبر من قبل من مسؤوليات الدولة"^(١٤). ويؤكد التقرير نفسه أن "السوق الحر" لم يكن لديه أبداً الطاقة أو القدرة على توفير ظروف تلبى فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل المواطنين تلبية كاملة"^(١٥). وفي هذا الصدد أبرز الفريق العامل المعني بالحق في التنمية كذلك أن الدولة لا يمكن أن تتخلى عن مسؤوليتها وتخضع لقوى السوق.

١٠٢- وقد قادت العملية، في كثير من الحالات، إلى التقليل من معايير بيئة العمل وغيرها من معايير حقوق الإنسان، وبنشأ "عجز تنظيمي" إذ يضعف التشريع الوطني الذي ينظم عمليات الشركات عبر الوطنية، وتتعزز القوة التفاوضية للشركات عبر الوطنية، مما يؤدي إلى تنسيق مختلف المعايير في اتجاه الهبوط، مع ما يؤدي إليه ذلك من آثار سلبية على التمتع بحقوق الإنسان. وفضلاً عن هذا فقد سبق ذكر أن "الشركات عبر الوطنية تقوض عمداً قدرة الحكومات على تعزيز رفاهية أفقر وأضعف المواطنين ومجموعات المجتمع عن طريق ضغطها المباشر من أجل التقليل من القيود على الاستثمار، ومن صرامة اللوائح الدولية، وتخفيض معايير البيئة والعمل والاستهلاك، وإلغاء سياسات الضريبة الموجهة وفضلاً عن ذلك فإن الشركات عبر الوطنية، بوضع الحكومات ضد بعضها بعضاً في الجهود من أجل تلقي مجموعة الاستثمار الأكثر فائدة، تضعف عن عمد قدرة الحكومات على النهوض بالرعاية الاجتماعية"^(١٦).

١٠٣- وأبرزت ورقة نقاش لمنظمة العمل الدولية أن تراجع الدولة وإعادة الهيكلة العالمية لنظام الإنتاج ليتوافق مع اقتصاد أكثر اتجاهاً إلى السوق وإلى الخارج، وبشكل عام زيادة تدويل الأنشطة الاقتصادية، كل ذلك ولا أنماطاً جديدة من الدمج والاستبعاد. ويؤثر هذا على دول بأسرها، ومن ثم يسهم إلى حد كبير في عدم المساواة العالمية. والشركات عبر الوطنية أحد عوامل الحرمان. ويتضمن هذا، على المستوى الدولي، الاستبعاد من أسواق السلع الدولية بشروط مقبولة ومن أسواق العمل مرتفعة الأجر، ومن فوائد عمليات الشركات عبر الوطنية، ومن الأمن، ومن الموارد العالمية. كما أنها تؤثر على هيكل الاستبعاد داخل الدول، وهو ما يحدث حين يؤدي الطلب في النظام التجاري الدولي إلى تركيز الاستثمار والعمالة والثروات في أجزاء صغيرة من الاقتصاد، أو حين تسهم النخبة في خلق مجتمع استهلاكي دولي تستبعد منه الكتلة العظمى من

السكان، وبشكل عام فإنها تؤثر على الوصول إلى الموارد الانتاجية مثل الأرض ورأس المال والتكنولوجيا، والوصول إلى الدخل، وإلى الأسواق، وإلى السلع والخدمات، وإلى الضمان الاجتماعي فضلا عن فوائد النمو عموماً.

العمالة

١٠٤- نظراً لأهمية حق العمل فقد ذكر أن "الحقوق التي تنظم عمل الناس وظروف معيشتهم هي التي تؤثر مباشرة على تطور شخصية الفرد، لأن المرء ينمي خصائصه الجوهرية في مجرى عمله. ومهمة تشكيل الشخصية هذه التي يقوم بها العمل إنما تحددها النوعية الاجتماعية المتضمنة في العمل. وعلى ذلك ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمزيد من تنمية حق العمل، كما طلبت المادة ٢٣ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٩٤٨ والمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"^(١٧).

١٠٥- وفضلاً عن ذلك فإن الكسب من العمل هو المصدر الرئيسي لدخل معظم الأسر وخاصة الأسر الفقيرة، وترتبط كثير من جوانب الحماية الاجتماعية بالاستخدام المنتظم بأجر. وتتيح العمالة شرعية اجتماعية وكذلك مصدراً للدخل. والاستبعاد من سوق العمل ومن الأصول الانتاجية، ومن القدرة على العمل المنتج وكسب دخل كاف هي القضايا التي تنتظم حولها الاستبعادات الأخرى.

١٠٦- ويقدر أن العمالة المباشرة وغير المباشرة التي تخلقها هذه الشركات جميعاً لا تصل إلا إلى نحو ٥ في المائة من القوى العاملة في العالم، وهي نسبة ضئيلة من هذه القوى، غير أنه سبقت الإشارة إلى أن هذا الرقم لا يعكس في الحقيقة بدقة تأثير هذه الشركات على مستويات العمالة، وأحياناً ما تؤدي العمالة المباشرة في الشركات عبر الوطنية إلى نقل الوظائف من الشركات الوطنية. ويتفاوت تحقق أثر هذا النقل فيما بين الصناعات والبلدان.

١٠٧- وقد زادت عمليات الدمج والتملك والتحالفات الاستراتيجية (التي تتضمن عموماً الترشيح فيما بين المنشآت وداخلها أو تقليل عدد العمال)، وازدياد نطاق نقل الانتاج إلى حد كبير من قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات الاعغلاق أو تخفيض العمليات، ونقل الاستثمارات الاضافية إلى مصانع أخرى من أجل تحسين قدرتها التنافسية و/أو اعطاء عقود من الباطن لمناطق أخرى، بما لذلك من آثار سلبية على التمتع بحق الجميع في عمالة كاملة ومنتجة، وما يرتبط بها من حقوق الإنسان.

١٠٨- وزيادة قدرة الشركات عبر الوطنية على الحركة تمكّنها من الافلات من "عبء" معايير العمل الدولية بنقل الانتاج إلى البلدان ذات المعايير الأدنى. كما أن زيادة تكاليف العمل قد تدفع الشركات الأصغر بوجه خاص إلى نقل الانتاج. ولهذه الامكانية إلى جانب الحركة الهابطة لمعايير العمل في كثير من البلدان نتيجة المنافسة العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، آثار سلبية جداً على حقوق العمال.

١٠٩- وكان للتحويل في أولويات الاستثمار، واستخدام تقنيات الانتاج الكثيفة في رأس المال، والفصل بين عمليات الانتاج، وازدياد المرونة في تحديد مواقع الانتاج، ونقص الاعتماد على قوى عاملة دائمة، إلى جانب أسلوب التعاقد من الباطن، آثار سلبية على العمالة، سواء من حيث مقدار أو نوعية الوظائف المتاحة. وفرص الاستخدام مفتوحة أساساً أمام من يتمتعون بمهارات محددة، في حين تناقصت الفرص أمام العمال غير

المهرة. وقد أسهمت هذه الممارسات في زيادة عدم المساواة بين قلة أساسية من العمال المهرة وعدد متزايد من العمال غير المهرة أو شبه المهرة في سوق العمل. ونتيجة لذلك فنادرًا ما تستفيد المجتمعات المحلية، وخاصة في البلدان النامية، من زاوية الحصول على فرص الاستخدام المباشرة.

١١٠- وفي حين يحصل العمل الماهر على أجر أفضل وأكثر ثباتًا فإن العمل غير الماهر أو شبه الماهر يحصل على أجر أدنى وأقل ثباتًا. وعادة ما تعمل القوى العاملة الهامشية المؤقتة بعمود قصيرة الأجل أو لبعض الوقت، أو يكونون عمالًا في منازلهم، وتعمل أعداد كبيرة منهم من خلال مقاولي الباطن. وقد سبقت الإشارة إلى أنه رغم أن الشركات عبر الوطنية تعامل عمالها عموماً معاملة أفضل من الشركات المحلية، وتعرض أجوراً مطلقة أعلى، فإنها أحياناً ما تدفع أجراً أدنى بالنسبة لانتاجية العامل. ونصيب مستخدمي الشركات عبر الوطنية في أرباح المنشآت التي تستخدمهم أقل. وهكذا فرغم أن الشركات عبر الوطنية قد تدفع أجوراً أعلى من الشركات المحلية فإنها تبقى على توزيع أقل عدالة للموارد، ومن ثم فقد قيل إن مستوى الأجور المناسب والمسؤولية لا يتطلب فحسب المقارنة بين الأرقام المطلقة، بل كذلك المقارنة بين نسب الأجور إلى الأرباح. وينص إعلان مبادئ منظمة العمل الدولية الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (الفقرة ٣٤) على أن الأجور والمزايا وظروف العمل ينبغي أن تتناسب، في جملة أمور، مع الوضع الاقتصادي للمنشأة. كما أن مستخدمي الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية، وخاصة في مناطق التجهيز الحصرية والشركات التي تعمل من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن، كثيراً ما يعملون ساعات عمل طويلة جداً في ظل ظروف شاقة، ويتلقون أجوراً قليلة دون تعويض عن العمل الإضافي. وكثيراً ما يتعرض العمال، وخاصة في الصناعات الإلكترونية، للاشعاع والكيماويات والمواد السامة دون انذار أو معدات وقاية.

١١١- ويشترط إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية ألا تقل الظروف الصناعية التي تقدمها الشركات عبر الوطنية مواتاة عما يقدمه أصحاب العمل المائلون في البلد المضيف (الفقرة ٣٣). ويطلب منها أن تطبق أعلى معايير السلامة والصحة، آخذة في اعتبارها خبرتها في هذا الشأن داخل المنشأة في مجموعها، بما في ذلك أي معرفة بالمخاطر الخاصة (الفقرة ٣٧). غير أن الفصل بين الصناعة والتوزيع من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن دفعت الشركات عبر الوطنية إلى الادعاء بأنها غير مسؤولة عن ظروف العمل أو مستويات الأجور في المصانع التي تقوم بتصنيع منتجاتها. وتضع هذه الأشكال الشاذة والعارضة من الاستخدام العمال في وضع غير موات لأن علاقات العمل لا تحكمها المعايير الخاصة بالأجور وظروف العمل والضمان الاجتماعي التي تنطبق على الاستخدام طيلة الوقت.

١١٢- وقد ذكر الأمين العام في مكان آخر بشأن أثر أنشطة الشركات عبر الوطنية على حق التنمية أن "الشركات عبر الوطنية، بغية تخفيض تكاليف انتاجها إلى أدنى حد، قد يستهويها عدم تشجيع زيادة الرواتب فوق مستويات معينة وكذلك تطور نظم الضمان الاجتماعي التي يشترك فيها أصحاب العمل"^(١٨). وفضلاً عن ذلك فإنه لتجنب زيادة التكاليف "يمكن للشركات عبر الوطنية أن تنظر بقدر من عدم الرضا إلى خطط تحسين سلامة العمل ومكافحة التلوث"^(١٩).

١١٣- وأدت هذه الممارسات من جانب الشركات عبر الوطنية كذلك إلى تفاقم ألوان عدم المساواة الإقليمية والدولية القائمة، نتيجة زيادة حدة الاستقطاب بين عمال التجميع منخفضي الأجور (وأساسا في البلدان النامية) والأنشطة عالية المهارة (والأرجح أن تتم في البلدان الصناعية حيث يوجد حجم السوق وتوافر المهارات).

١١٤- كما أن هذه الممارسات تضعف إمكانية اتباع الدول لسياسات تحقق العمالة الكاملة المنتجة (المادة ٦(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) فضلا عن الاضطلاع بتدابير تكفل، بين ما تكفله، تكافؤ فرص الجميع في الحصول على العمالة والتوزيع العادل للدخل (المادة ٨ من إعلان الحق في التنمية).

١١٥- ولهذه الممارسات كذلك أثر سلبي على عدد من حقوق الإنسان، ومنها بوجه خاص حق الجميع في المشاركة والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بها (المادة ١(١) من إعلان الحق في التنمية)؛ وحق الجميع في عمالة كاملة منتجة (دستور منظمة العمل الدولية)، وحق العمل الذي يشمل حق الجميع في فرص كسب عيشهم عن طريق العمل (المادة ٢٣(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٦(١) من الإعلان الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وحق كل شخص في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية (المادة ٩، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والحق في مستوى معيشة كاف (المادة ٢٥(١) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وحق كل إنسان في ظروف عمل تكفل السلامة والصحة (المادة ٧(ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، مما يتطلب اتخاذ خطوات تكفل بين جملة أمور، تحسين كل جوانب الصحة البيئية والصناعية (المادتان ١٢(١) و٢(ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

المجموعات المحرومة

١١٦- يميل تقسيم سوق العمل إلى أن يدور حول مجموعات محددة بسهولة (وخاصة الجنس والعنصر والجنسية). والمرأة والعمال المهاجرون موجودون بصورة غير متناسبة في صفوف العمل منخفض الأجر أو غير الماهر أو شبه الماهر، مما يسهم في سوء مستويات معيشتهم. ويقال إن كثيرا من الأطفال يعملون لحساب الشركات عبر الوطنية في قطاع المزارع الكبيرة.

١١٧- وتشكل المرأة والعمال المهاجرون نسبة كبيرة في القطاع غير النظامي، الذي عادة ما يكون في أدنى مستويات سلسلة عقود الشركات عبر الوطنية من الباطن، حيث الاستغلال والتمييز أشد ما يكون. وعادة ما يتلقون أجورهم بالقطعة لا بعدد الأيام التي يعملونها، ولا يتمتعون بحماية تشريعات العمل.

١١٨- وأجور المرأة عادة أقل من أجور الذكور عن العمل المماثل. كما أن ساعات العمل أطول عادة من الأماكن الأخرى، والنوبات الليلية والعمل الإضافي أكثر منه في الشركات الوطنية.

١١٩- كما تتأثر المجموعات المحرومة والمتضررة من استخدام المواد الكيميائية الزراعية لأن الأهمية والافتقار إلى التدريب الكافي ومعدات الوقاية، فضلاً عن الضوابط غير الكافية والعتيقة تقلل من سلامة استخدامها. ويؤثر هذا بوجه خاص على حق كل إنسان في ظروف عمل تكفل السلامة والصحة (المادة ٧(ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

١٢٠- ويؤثر عدم مشاركة أو مشاوراة الشعوب الأصلية في كثير من مشاريع الشركات عبر الوطنية القائمة على أراضيهم في حقوق الشعوب الأصلية في التحكم في تنميتهم وفي إدارة مواردهم الطبيعية (المادتان ٧ و ١٥ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة).

١٢١- ومن الحقوق الأخرى التي تتأثر بممارسات الشركات عبر الوطنية، وذات الأهمية الخاصة لهذه المجموعات: حق كل إنسان في الأجر المتساوي عن العمل المتساوي (المادة ٢٣(٢) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وحق كل إنسان في التمتع بظروف عمل عادلة ومواتية، بما في ذلك الأجور العادلة والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية دون تمييز من أي نوع، وبوجه خاص ضمان ظروف عمل للمرأة لا تقل عن الظروف التي يتمتع بها الرجل، مع الأجر المتساوي عن العمل المتساوي (المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والحقوق الواردة في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة، وفي اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ بشأن الأجر المتساوي للرجل والمرأة عن العمل المتساوي، والاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الطفل، وحق كل الأشخاص والشعوب في المشاركة والاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية حيث يمكن إعمال كل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إعمالاً كاملاً (المادة ١ من اعلان الحق في التنمية)، واشتراط ألا تقدم الشركات عبر الوطنية ظروفًا صناعية أقل مواتاة من ظروف المستخدمين المماثلين في البلد المضيف (اعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية).

نشر المهارات والتكنولوجيا

١٢٢- تمارس الشركات عبر الوطنية الرقابة الداخلية وتنسيق الأصول المملوكة لها، بدلا من الترخيص بحق استخدام هذه الأصول للشركات الوطنية، وتتجه هذه الشركات إلى اجتذاب مورديها معها من الخارج واستخدام عاملين أجانب، وهذه الممارسة وهذا الاتجاه يحدان من اكتساب عمال البلد المضيف المهارات والقدرة على الانتقال لأعمال أخرى، وفرص مستخدمي الشركات عبر الوطنية ومن يعملون بمقتضى ترتيبات التعاقد من الباطن في التدريب والترقي فرص ضئيلة، خاصة في البلدان النامية.

١٢٣- وفي هذا الصدد أوضح تقرير للأمين العام أن عوامل مختلفة قد تضعف أو تلغي الآثار الاقتصادية الايجابية التي ينتظر أن تحققها الشركات عبر الوطنية من حيث الحق في التنمية "وعلى سبيل المثال يمكن للممارسات التقييدية بالنسبة لنقل التكنولوجيا، والافتقار إلى التدريب أثناء الخدمة، وعدم كفاية الحوافز المهنية للعاملين المحليين، أن تجعل من الصعب اكتساب المهارات واقامة مجمع وطني من عمال البحوث والكوادر الصناعية"^(٢٠).

١٢٤- ويمكن لهذه الممارسات، إلى جانب أثرها على الحق في التنمية، أن تؤثر تأثيراً سلبياً على الحقوق المحددة التالية: حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته (المادة ١٥(أ) و(ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). وحق كل إنسان في مستوى معيشة كاف، وفي التحسين المستمر لظروف المعيشة (المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). وحق كل إنسان في فرصة كسب عيشه عن طريق العمل، وهو ما يتطلب أن تتضمن الخطوات المتخذة للتدريب وبرامج التوجيه التقني والمهني وبرامج وسياسات وتقنيات التدريب (المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

التفاوض الجماعي

١٢٥- تضعف حقوق العمال، وبوجه خاص قدرتهم على التفاوض الجماعي، بعدد من الطرق: البطالة أو خطر البطالة نتيجة انكماش أسواق العمل، وزيادة قدرة الشركات عبر الوطنية على نقل أو تخفيض الاستثمارات في المستقبل أو التهديد بذلك، والانقسامات التي تحدث وسط العمال نتيجة التغيرات في تكوين القوى العاملة، وممانعة الشركات عبر الوطنية في الكشف عن المعلومات، وممارستها المناهضة مباشرة للاتحادات العمالية.

١٢٦- ويستبعد كل من اعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المنشآت متعددة الجنسية صراحة التهديد بنقل الانتاج، ويحظر اعلان منظمة العمل الدولية بشكل محدد التهديد بتصرفات مثل نقل العمال من الفروع في البلدان الأجنبية، أو نقل جزء من عملياتها أو كل عملياتها إلى مواقع أخرى (الفقرة ٥٢). غير أنه مع ارتفاع تكاليف العمل أو "عبء" معايير العمل فإن الأرجح أن تنتقل الشركات الصغيرة بوجه خاص عملها.

١٢٧- وتؤدي أساليب التعاقد من الباطن/واخراج الموارد إلى جانب الحوافز الاقتصادية التي تقدم للعمال الأساسيين لمنعهم من الانضمام إلى الاتحادات، إلى اضعاف القوة التفاوضية للاتحادات العمالية كثيراً، وتخلق انقساماً بين القوى العاملة الأساسية والعمال الهامشييين، خاصة حين يكون هؤلاء في الخارج. وعادة ما لا يكون العمال العرضيون أو المؤقتون أو العمال لبعض الوقت من المنضمين إلى الاتحادات، ومن ثم فإنهم في وضع تفاوضي أضعف في مواجهة أصحاب العمل التقنيين أو المهنيين الذين قد يعملون بمقتضى ترتيبات تعاقدية مماثلة. وفضلاً عن ذلك فإن تشتت العمال الواسع وعزلتهم تجعل عمليات الاتحادات الفعالة صعبة للغاية.

١٢٨- ومما يضعف كذلك قدرة الاتحادات على التفاوض الجماعي الأساليب الأكثر مباشرة التي تستخدمها الشركات عبر الوطنية لردع الأنشطة النقابية. فاللامركزية الشديدة لوظائف علاقات العمل وتفضيل العمال غير المنضمين لاتحادات، مع اتساع أحكام عملية المشاورات العضوية ومعارضة الكشف عن المعلومات عن خطط العمالة والاستثمار، كل ذلك قد أسهم في اضعاف قدرة العمال التفاوضية وعزز في الوقت نفسه قدرة الشركات عبر الوطنية. ويتطلب إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (الفقرة ٥٤) أن تكشف الشركات عبر الوطنية المعلومات التي تعتبر حيوية للاضطلاع بمفاوضات

هادفة. ومثل هذه الأساليب تتناقض مع الهدف الأساسي للنقابات وهو العمل كوكلاء للتفاوض ممثلين في قوتهم لأصحاب العمل، وتقوض حق التنظيم النقابي الأساسي للغاية.

١٢٩- وفيما يتعلق بالإصلاح الزراعي والتدابير المرتبطة بالأرض ذكر الأمين العام في تقرير سابق أنها يجب أن تتم بشكل ديمقراطي، وبطريقة تعبئ كلا من الموارد ووعي الناس. وبوجه خاص ينبغي أن يصحب تدابير الإصلاح الزراعي احترام الحق في الحرية النقابية، وأن تكفل مشاركة الفلاحين الكاملة في مناقشة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالأرض.

١٣٠- كما تتأثر حقوق العمال في التنظيم والمفاوضة الجماعية حين تستبعد الحكومات، في تنافسها من أجل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تطبيق بعض معايير العمل مثل الاعتراف بالاتحادات العمالية وحرية تكوين الجمعيات وحق الاضراب. ويقرر اعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية بشكل محدد أن حوافز تشجيع الاستثمار الخاصة التي تمنحها البلدان المضيفة ينبغي ألا تتضمن أي تقييد لحرية العمال النقابية أو حقهم في التنظيم والمفاوضة الجماعية (الفقرة ٤٥).

١٣١- وتشمل الحقوق المحددة التي يمكن أن تتأثر سلباً بالممارسات السابقة ما يلي: حق كل شخص في تكوين النقابة التي يختارها والانضمام إليها (المادة ٢٣(٤) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٨(١)(أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ وحق النقابات في تكوين اتحادات وطنية، وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها (المادة ٨(١)(ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ وحق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية (المادة ٨(١)(ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ وحق الاضراب (المادة ٨(١)(د) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٧ بشأن الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١٤ بشأن تنظيم العمال الريفيين ودورهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ووصول العمال إلى ممثلي الشركة الذين يسيطرون على اتخاذ القرارات في المفاوضات (الفقرة ٥١ من اعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية)؛ وحق كل إنسان وكل الشعوب في المشاركة والاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يمكن أن تتحقق فيها كل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تحقاً كاملاً (المادة ١ من إعلان الحق في التنمية).

المشاريع المحلية وصغار المزارعين

١٣٢- كان لدخول الشركات عبر الوطنية أثر سلبي على صغار المزارعين والصناعات المحلية، بما في ذلك عمالها حيث يواجهون صعوبات مالية ترجع إلى تقلبات السوق والمنافسة. وهم عموماً عاجزون عن منافسة الشركات عبر الوطنية القوية التي تتمتع بمزايا الانتاج الكبير وبمقادير كبيرة من رأس المال والتكنولوجيا وتستطيع الوصول إلى الأسواق العالمية. كما أن المهارات التكنولوجية والادارية التي يجلبها المستثمرون معهم عموماً تتيح لهم ميزة تنافسية على المنتجين المحليين، وفي الوقت الذي تمنح فيه حوافز سخية للمستثمرين الأجانب فإن صغار المنتجين يعانون من قيود كبيرة تشمل العبء الضريبي غير العادل.

١٣٣- فضلا عن ذلك فإن تحول الشركات الفرعية إلى الاعتماد على المدخلات المستوردة يمكن أن يطلق إعادة هيكلة محلية لها آثار سلبية غير مباشرة على العمالة في الصناعات التي كانت حتى ذلك الحين مرتبطة بالشركات عبر الوطنية بروابط أمامية وخلفية.

١٣٤- وقد سبق أن أعاد هيكلة ملكية الأرض نتيجة زيادة التركيز على زراعة الصادرات كان بداية عملية فقد فيها العمال الزراعيون وصغار المزارعين أرضهم لصالح الشركات الكبيرة والمشاريع الزراعية والمجموعات الصناعية والمصرفية، ويمكن للانتقال من المحاصيل الغذائية إلى المحاصيل التجارية أن يؤثر بدوره تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي والحق في غذاء وتغذية كافيين.

١٣٥- وتؤثر هذه الممارسات بوجه خاص على مبدأ تكافؤ الفرص والوصول إلى الموارد الانتاجية (المادة ٨ من إعلان حق التنمية) وحق كل إنسان في المشاركة والاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (المادة ١ من إعلان حق التنمية)، والحق في العمل بما في ذلك حق كل إنسان في فرصة كسب عيشه عن طريق العمل (المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وحق كل إنسان في مستوى معيشة كاف له ولأسرته، بما في ذلك الغذاء الكافي، وفي التحسين المستمر لظروف معيشته (المادة ١١(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وحق كل إنسان في التحرر من الجوع (المادة ١١(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

البيئة والصحة

١٣٦- تعد مشاكل حقوق الإنسان المرتبطة بإنتاج المنتجات السامة والنفايات والتجارة فيها بدورها شاغلا لهيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ويمثل تلوث المياه وتسمم المواد الغذائية نتيجة كثافة استخدام المواد الكيميائية الزراعية شاغلا من شواغل البيئة والصحة العامة. وقد سبق ذكر أن الزيادة في خلق النفايات وعدم كفاية صرفها تثيران خطرا على الصحة وعلى التمتع بمرافق الحياة واستمرار عرض المواد الأولية الأساسية. وقد أعربت لجنة حقوق الإنسان قلقها بشأن الحركة غير المشروعة في التخلص من المنتجات والنفايات السامة والخطرة مما يشكل تهديدا خطيرا لحقوق الإنسان في الحياة والصحة (القرار رقم ٨١/٩٥٥).

١٣٧- كما سبقت الإشارة إلى أن أنشطة مختلفة للشركات عبر الوطنية تشير تهديدا لامدادات المواد الغذائية، مما يستتبع بدوره إلى حد ما مساسا بتمتع البشرية الأكثر عمومية بمرافق الحياة. وتشمل الآثار السلبية لهذه الأنشطة تحات التربة وغير ذلك من أشكال تدهورها وتلوث المياه والآثار الثانوية الضارة للمبيدات وزيادة خطر تلوث الشواطئ بالنفط نتيجة التنقيب والحفر أمام الشاطئ واستخدام ناقلات نفط أكبر مما يسبب ضررا كبيرا عند تحطم السفن. وهناك كذلك نفاذ المواد السامة إلى السلاسل الغذائية.

١٣٨- ويؤثر هذا كله بوجه خاص على الحق في الحياة (المادة ٣ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان)؛ وحق كل إنسان في مستوى معيشة كاف لصحته ورفاهيته هو وأفراد أسرته (المادة ٢٥(١) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ وحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه (المادة ١٢(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

التعاون الدولي

١٣٩- تدعو المادتان ٥٥ و٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة إلى التعاون الدولي من أجل تعزيز (أ) مستويات معيشة أفضل والعمالة الكاملة وظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية؛ (ب) الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية الدولية وما يرتبط بها من مشاكل، والتعاون الثقافي والتعليمي الدولي؛ (ج) الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين.

١٤٠- ويؤكد كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلان حق التنمية من جديد ضرورة التعاون والتضامن الدوليين من أجل إعمال هذه الحقوق. ويزيد التكامل والتدويل المتزايدان للأنشطة الاقتصادية، وضيق هامش المناورة المتاح للدول، أهمية التعاون الدولي والمسؤولية الجماعية عن خلق بيئة دولية مناسبة ومواتية.

١٤١- ويشترط اعلان حق التنمية (المادة ٣) أن توفر الدول ظروفًا وطنية ودولية مواتية لإعمال حق التنمية. وعليها بوجه خاص أن تتعاون بغية ضمان التنمية وإزالة العوائق أمامها.

١٤٢- وقد حدد الفريق العامل المعني بحق التنمية تركيز القوة الاقتصادية والسياسية باعتباره عقبة أمام إعمال حق التنمية. وأبرز في هذا الصدد أن تقاسم المسؤولية عن إعمال حق التنمية ينبغي أن يمتد إلى عناصر القطاع الخاص الذين يخلقون الثروات ومن ثم يغدون وكلاء للتنمية. ولهذه الغاية تعدد "القواعد الأساسية" ضرورية على المستويين الوطني والدولي لمكافحة مساوئ التركيز الاقتصادي والممارسات المقيدة للتجارة. وعلى الدول أن تضع إطارًا تنظيميًا وصكوكًا اقتصادية تكفل شفافية عمل السوق وتصحح نواقصه، وتنفذ سياسات لتعبئة الموارد البشرية، وتحقيق العدالة في تخصيص الموارد والدخول.

١٤٣- وينص برنامج العمل الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد على ضرورة بذل كل الجهود من أجل (أ) منع التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان التي تعمل فيها الشركات عبر الوطنية ومنع تعاونها مع النظم العنصرية والادارات الاستعمارية؛ (ب) تنظيم أنشطتها في البلدان المضيفة، وإلغاء ممارسات الأعمال المقيدة وتسهيل استعراض ومراجعة الترتيبات التي سبق الاتفاق عليها، عند الاقتضاء، في إطار الأهداف الوطنية؛ (ج) تقديم المساعدة ونقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية إلى البلدان النامية بشروط منصفة ومواتية؛ (د) تنظيم إعادة تصدير الأرباح الناجمة عن عملياتها مع مراعاة المصالح المشروعة لكل الأطراف المعنية؛ (هـ) تشجيع إعادة استثمار أرباحها في البلدان النامية.

١٤٤- وأبرز الأمين العام في تقرير سابق أن جهود المجتمع الدولي هذه لوضع المعايير والمراقبة يمكن أن تسهم اسهامًا كبيرًا في توجيه أنشطة الشركات عبر الوطنية وفق خطوط بناءة لتعزيز حق التنمية مع مراعاة الكاملة لكل حقوق الإنسان.

الحواشي

- (١) في عام ١٩٨٩، بلغت قيمة مبيعات الشركات التابعة الأجنبية نحو ٤,٤ تريليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الصادرات ٢,٥ تريليون دولار أمريكي، انظر E. Kolodner, Transnational Corporations: Impediments or catalysts of social development? والورقة المؤقتة رقم ٥ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ١٩٩٤، ص ٥ (من النص الانكليزي) و P. Bailey, A. Parisotto and G. Renshaw (Eds.), Multinationals and Employment: The Global Economy of the 1990s, ILO, 1993, p.7.
- (٢) انظر: Peter J. Buckley, "World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace", In Transnational Corporations المجلد رقم ٣، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الأونكتاد، الدائرة المعنية بالشركات عبر الوطنية والاستثمار، الصفحة ٩٣ (من النص الانكليزي).
- (٣) انظر الصفحة ٦٠ (من النص الانكليزي) من التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد (E/C.10/1994/3) بعنوان الشركات عبر الوطنية والعمالة.
- (٤) انظر، Economic and Social Effects of Multinational Enterprises in Export Processing Zones, منظمة العمل الدولية/منظمة الأمم المتحدة، المركز المعني بالشركات عبر الوطنية، ١٩٨٨، الصفحة ٤ (من النص الانكليزي).
- (٥) المرجع ذاته.
- (٦) الصفحة ٦ (من النص الانكليزي) من المرجع المذكور أعلاه، Kolodner.
- (٧) Towards the New International Economic Order: Analytical Report on Developments in the Field of International Economic Cooperation since the Sixth Special Session of the General Assembly, (United Nations publication, Sales No. E.82.II.A.7), para 192. Cited in the study by the Secretary-General on the regional and national dimensions of the right to development as a human right (E/CN.4/1421), 1980.
- (٨) See Transnational Corporations in World Development: A Re-examination, (United Nations publication, Sales No. E.78.II.A.5) for an analysis of such difficulties. Cited in the study by the Secretary-General, *ibid.*, para. 166.
- (٩) تقرير الفريق العامل المعني بالحقوق في التنمية عن أعمال دورته الثامنة (E/CN.4/1995/27)، الفقرتان ٧٦ و٧٧.
- (١٠) Study by the Secretary-General, *op. cit.*, para. 177

الحواشي (تابع)

- (١١) حق تقرير المصير: تطوره التاريخي والراهن من خلال صكوك الأمم المتحدة، دراسة أعدها أوريلوس كريستسكو (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.80.XIV.3) الفقرة ٤٣٣.
- (١٢) G. Rodgers, "Overcoming exclusion: Livelihood and rights in economic and social development", International Institute for Labour studies, Discussion Papers, (DP/72/1994), p. 18.
- (١٣) .Study by the Secretary-General, op. sict., para. 121
- (١٤) إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التقرير المرحلي الثاني أعده السيد دانيلو تورك، المقرر الخاص (E/CN.4/Sub.2/1991/17)، الفقرة ١٨٦.
- (١٥) المصدر السابق، الفقرة ١٨٧.
- (١٦) كولوندار، مصدر سابق، ص ٢٢.
- (١٧) كرسيسكو، مصدر سابق، الفقرتان ٦٥٩ و ٦٦٠.
- (١٨) دراسة الأمين العام، مصدر سابق، الفقرة ١١٨.
- (١٩) المصدر السابق.
- (٢٠) المصدر السابق، الفقرة ١١٦.

الملحق**قائمة الوثائق المرجعية**منشورات الأمم المتحدة

The Impact of Multinational Corporations on Development and on International Relations, Aureliu Cristescu, Sales No.E.74.II.A.5.

The Right to Self-Determination: Historical and Current Development on the Basis of United Nations Instruments, Sales No. E.80.XIV.3

لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات

Study by the Secretary-General on the regional and national dimensions of the right to development as a human right (E/CN.4/1488 and E/CN.4/1421).

Discrimination against indigenous peoples. Transnational investment and operations on the lands of indigenous peoples. Regional overview of the Americas (E/CN.4/Sub.2/AC.4/1991/Misc.1).

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التقرير المرحلي الثاني الذي أعده السيد دانيلو تورك المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (E/CN.4/Sub.2/1991/17).

إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تقرير نهائي أعده السيد دانيلو تورك المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (E/CN.4/Sub.2/1992/16).

تقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية عن دورته الأولى (E/CN.4/1994/21).

تقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية عن دورته الثانية (E/CN.4/1995/11).

تقرير الفريق العامل المعني بالحق في التنمية عن دورته الثالثة (E/CN.4/1995/27).

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production, United Nations Conference on Trade and Development/Programme on Transnational Corporations, 1993.

World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace, United Nations Conference on Trade and Development/Division on Transnational Corporations and Investment.

Transnational Corporations, vol.3, No.3, December 1994, United Nations Conference on Trade and Development/Division on Transnational Corporations and Investment.

اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية

عالم الشركات عبر الوطنية: تقرير الأمين العام (E/C.10/1993/11).

.Trends in foreign direct investment: report by the UNCTAD secretariat (E/C.10/1994/2)

الشركات عبر الوطنية والعمالة: تقرير من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (E/C.10/1994/3).

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢

تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣

تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

.UNEP Profile, chapter on Wastes, United Nations Environment Programme, Nairobi, 1990.

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

Adjustment, Globalization and Social Development. Report of the UNRISD/UNDP International Seminar on Economic Restructuring and Social Policy (New York, 11-13 January 1995) (UNRISD/CONF/95/2).

منظمة العمل الدولية

Economic and Social Effects of Multinational Enterprises in Export Processing Zones, International Labour Organization/United Nations Centre on Transnational Corporations, ILO, Geneva, 1988.

P. Bailey, A. Parisotto, G. Renshaw (Eds.), Multinationals and Employment: The Global Economy of the 1990s, International Labour Office, 1993.

"Recent development in the plantations sector", Report I, Committee on Work on Plantations, Tenth Session, Geneva, 1994.

Note on the proceedings, Committee on Work on Plantations, Tenth Session, Geneva, 1994.

Eric Kolodner, Transnational Corporations: Impediments or Catalysts of Social Development? Occasional paper No. 5, World Summit for Social Development (UNRISD/OP/94/5), United Nations Research Institute for Social Development, 1994.

Gerry Rodgers, "Overcoming exclusion: Livelihood and rights in economic and social development", International Institute for Labour Studies, Discussion paper, 1994.

Tripartite Declaration of Principles concerning Multinational Enterprises and Social Policy (2nd edition), International Labour Office, Geneva, 1994.

- - - - -